



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

استخدام نموذجي Kida و Altman للتنبؤ بالفشل المالي في البنوك التجارية
دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA للفترة 2016-2020

الأستاذ المشرف	اعداد الطلبة	
د. مشري فريد	لزعريوسف	1
	جليل عمر	2

لجنة المناقشة:

الصفة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	كنيدة زليخة
مشرفا ومقررا	مشري فريد
ممتحنا	الواعر خميسي

السنة الجامعية 2023/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكره وقتك

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه ونشهد
أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ونشهد أن محمدا عبده
ورسوله.

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث
المتواضع.

نتقدم بجزيل الشكر إلى من شرفنا بإشرافه على مذكرة بحثنا
الأستاذ الدكتور "مشري فريد" الذي لن تكفي حروف هذه
المذكرة لإفائه حقه بتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن.

كما نشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد على انجاز هذا
البحث، لاسيما من عمل على كتابته جزاهم الله خيرا.

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع

والذي أهديته:

❖ إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل

اسمه بكل افتخار "والدي العزيز".

❖ إلى بسملة الحياة وسر الوجود "أمي العزيزة" أكرمها الله وأطال في عمرها بالخير

والبركات.

❖ إلى أخوتي وأخواتي الذين كانوا سنداً لي في حياتي ولم يخلوا بشيء من أجلي.

❖ إلى كل العائلة من كبيرهم إلى صغيرهم.

❖ إلى رفقائي الذين جمعني بهم المحبة والصداقة.

❖ إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

يوسف

الإهداء

لك الحمد بعد تعب ومشقت دامت خمس سنوات في سبيل الحلم والعلم، حلمت في طيلتها أمنيات الليالي، وأصبح عنائي اليوم للعين قرة، وها أنا أقف على عتبة تخرجي أقطف ثمار تعبي وأرفع قبعتي بكل فخر، فاللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، لأنك وفققتني على إتمام هذا النجاح وتحقيق حلمي، فإنه لا يسعني في هذه اللحظات التي لعلني لا أملك أغلى منها، أن أهدي ثمرة نجاحي وتخرجي ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك الذي بلغني شرف هذا العلم وأعانني على إكماله.

- ❖ إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب والحنان، إلى كل من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جرحي إلى أغلى الحبايب أُمي الحبيبة.
- ❖ إلى من حصد أشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير الغالي أبي الكريم أدامه الله لي رفيق وأب وسند.
- ❖ إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله، إلى الأعمدة التي أظل أرتكز عليها للصمود إخوتي توفيق وأسامة وإلى روح قلبي الطاهرة أختي العزيزة.
- ❖ إلى من كانوا ملجئي ولم يبخلوا عني بكل الدعم خالتي وعمتي. وأخيرا إلى أغلى وأقرب الناس إلي صديقي وأخي ورفيق دربي محمد

الملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز دور نماذج التنبؤ بالفشل المالي في البنوك التجارية، من خلال تطبيق نموذج ألتمان ونموذج كيدا على البيانات المالية المستخرجة من ميزانية المالية وجدول حسابات نتائج لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة من 2016 إلى 2020، وذلك بالاعتماد على المنهج التحليلي.

توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف في نتائج المتحصل عليها، حيث أظهر نموذج ألتمان صعوبة في تقييم الوضعية المالية للبنك، كون القيم المحققة محصورة بين 1.21 و 2.6، ما يعني أن حالة البنك ضبابية الأمر الذي يستوجب إجراء دراسات تفصيلية وتحليل شامل لتقرير وضعيته، أما نموذج كيدا فقد أظهر قدرته على توفير توقعات أكثر دقة، حيث كانت النتائج موجبة في جميع سنوات الدراسة، ما يبين أن البنك في وضعية مالية جيدة ومستقرة وبعيد عن الفشل المالي.

الكلمات المفتاحية: الفشل المالي، التنبؤ بالفشل المالي، نماذج التنبؤ بالفشل المالي، نموذج ألتمان، نموذج كيدا.

Abstract:

The study aimed to highlight the role of financial failure prediction models in commercial banks by applying the Altman and Kida models to financial data extracted from the financial budget and results table of the Algerian Popular Credit Bank from 2016 to 2020, using an analytical approach.

The study found differences in the results obtained, with the Altman model showing difficulty in assessing the bank's financial position, as values ranged between 1.21 and 2.6, indicating ambiguity and the need for detailed studies and comprehensive analysis to determine its status. Conversely, the Kida model demonstrated its ability to provide more accurate forecasts, with positive results throughout the study period, indicating that the bank is in a good, stable financial position and far from financial failure.

Key words: financial failure, financial failure prediction, financial failure prediction models, Altman model, Kida model.

II	الإهداء
IV	الملخص
VII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال
X	قائمة الملاحق
أ	مقدمة

الفصل الأول: تقييم الاداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي

7	تمهيد
8	المبحث الاول: تقييم الاداء المالي للمؤسسات
8	المطلب الاول: مفهوم الاداء المالي وأهميته
10	المطلب الثاني: تقييم الاداء المالي
11	المطلب الثالث: النسب المالية أداة للتنبؤ بالفشل المالي
18	المبحث الثاني: التنبؤ بالفشل المالي
18	المطلب الأول: ماهية الفشل المالي
24	المطلب الثاني: ماهية التنبؤ بالفشل المالي
28	المطلب الثالث: طرق وأساليب التنبؤ بالفشل المالي
30	المبحث الثالث: عرض بعض النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي
30	المطلب الأول: التعريف بالنماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي
35	المطلب الثاني: نموذج كيدا (kida)
36	المطلب الثالث: نموذج ألتمان (altman)
40	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA من الفترة (2016-2020)

42	تمهيد
43	المبحث الاول: تقديم القرض الشعبي الجزائري
43	المطلب الاول: تعريف ونشأة القرض الشعبي الجزائري
44	المطلب الثاني: اهداف ووظائف القرض الشعبي الجزائري
45	المطلب الثالث: البنية التنظيمية للقرض الشعبي الجزائري
48	المبحث الثاني: دراسة الوضعية المالية القرض الشعبي الجزائري باستخدام النسب المالية.....
48	المطلب الأول: عرض القوائم المالية للقرض الشعبي الجزائري خلال الفترة 2016-2020
53	المطلب الثاني: التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي
55	المطلب الثالث: التحليل باستخدام النسب المالية
61	المبحث الثالث: تطبيق النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي للقرض الشعبي الجزائري (2016-2020) ..
	المطلب الأول: استخدام نموذج ALTMAN للتنبؤ بالفشل المالي في مؤسسة القرض الشعبي الجزائري
61	للفترة (2016-2020).....
	المطلب الثاني: استخدام نموذج KIDA للتنبؤ بالفشل المالي في مؤسسة القرض الشعبي الجزائري للفترة
64	(2016-2020)
66	المطلب الثالث: تحليل الفروقات بين نتائج نموذج Altman ونموذج Kida
68	خلاصة الفصل
69	خاتمة
74	قائمة المراجع
78	قائمة الملاحق

قائمة الجداول:

- الجدول رقم (01-01): طريقة حساب نسب السيولة 12
- الجدول رقم (02-01): طريقة حساب نسب الربحية 13
- الجدول رقم (03-01): طريقة حساب نسب الرفع المالي 14
- الجدول رقم (04-01): طريقة حساب نسب النشاط 14
- الجدول رقم (05-01): النسب المالية والوزن النسبي لنموذج Beaver 31
- الجدول رقم (06-01): النسب المالية والوزن النسبي لنموذج Sherrod 32
- الجدول رقم (07-01): تصنيف المؤسسات حسب نموذج Sherrod 32
- الجدول رقم (08-01): النسب المالية والوزن النسبي لنموذج Springate 33
- الجدول رقم (09-01): النسب المالية والوزن النسبي لنموذج TaffleR & Tisshow 34
- الجدول رقم (10-01): النسب المالية والوزن النسبي لنموذج kida 35
- الجدول رقم (11-01): النسب المالية والوزن النسبي لنموذج Altman الجيل الأول 37
- الجدول رقم (12-01): النسب المالية والوزن النسبي لنموذج Altman الجيل الثاني 38
- الجدول رقم (13-01): النسب المالية والوزن النسبي لنموذج Altman الجيل الثالث 39
- الجدول رقم (01-02): تطور جانب أصول ميزانية القرض الشعبي الجزائري للفترة 2016-2020.... 48
- الجدول رقم (02-02): تطور جانب الخصوم ميزانية القرض الشعبي الجزائري للفترة 2016-2020. 49
- الجدول رقم (03-02): تطور جدول حسابات النتائج القرض الشعبي الجزائري للفترة 2016-2020. 51
- الجدول رقم (04-02): تطور مؤشر رأس المال العامل من أعلى الميزانية للفترة 2016-2020 53
- الجدول رقم (06-02): احتياجات رأس المال العامل للفترة 2016-2020..... 54
- الجدول رقم (07-02): تطور مؤشر الخزينة للفترة 2016-2020..... 55
- الجدول رقم (08-02): تطور مؤشر السيولة العامة للفترة 2016-2020 55
- الجدول رقم (09-02): تطور مؤشر السيولة السريعة للفترة 2016-2020 56

الجدول رقم (02-10): تطور مؤشر السيولة النقدية للفترة 2016-2020.....	56
الجدول رقم (02-11): تطور مؤشر معدل دوران الأصول للفترة 2016-2020.....	57
الجدول رقم (02-12): تطور مؤشر مهلة دوران إجمالي الأصول للفترة 2016-2020.....	57
الجدول رقم (02-13): تطور نسبة التمويل الدائم للفترة 2016-2020.....	58
الجدول رقم (02-14): تطور نسبة التمويل الخاص للفترة 2016-2020.....	58
الجدول رقم (02-15): تطور نسبة التمويل الخارجي للفترة 2016-2020.....	59
الجدول رقم (02-16): تطور نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام للفترة 2016-2020.....	59
الجدول رقم (02-17): تطور نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم للفترة 2016-2020.....	60
الجدول رقم (02-18): تطور النسب المالية لنموذج Altman للفترة 2016-2020.....	62
الجدول رقم (02-19): نتائج تطبيق نموذج Altman في مؤسسة القرض الشعبي الجزائري للفترة 2016-2020.....	63
الجدول رقم (02-20): تطور النسب المالية لنموذج Kida للفترة 2016-2020.....	64
الجدول رقم (02-21): نتائج تطبيق نموذج Kida في مؤسسة القرض الشعبي الجزائري للفترة 2016-2020.....	66

قائمة الأشكال:

الشكل رقم (01-01): مخطط توضيحي لمراحل الفشل المالي 21

الشكل رقم (01-02): الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري 47

قائمة الملاحق:

- الملحق 01: الميزانية المالية سنة 2016 76
- الملحق 02: جدول حسابات النتائج سنة 2016 77
- الملحق 03: الميزانية المالية سنة 2017 78
- الملحق 04: جدول حسابات النتائج سنة 2017 79
- الملحق 05: الميزانية المالية سنة 2018 80
- الملحق 06: جدول حسابات النتائج سنة 2018 81
- الملحق 07: الميزانية المالية سنة 2019 82
- الملحق 08: جدول حسابات النتائج سنة 2019 83
- الملحق 09: الميزانية المالية سنة 2020 84
- الملحق 10: جدول حسابات النتائج سنة 2020 85



مقدمة



مقدمة

شهد العالم العديد من التطورات والتغيرات جراء المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية، هذه الأخيرة عانت جوا من المخاطر من ضمنها ظاهرة الفشل المالي الذي يؤدي حدوثه في كثير من الأحيان إلى زوالها نهائيا لاعتباره من الموضوعات الأكثر تأثيرا على الاقتصاديات، حيث أصبح دائرة اهتمام الكثير من الباحثين الاقتصاديين.

تعد البنوك التجارية من بين أهم المؤسسات الاقتصادية التي تشكل بنية أساسية مهمة في تطور الاقتصاد لأي دولة، حيث أن هذا تطور مرتبط بقدرة المؤسسة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة، كما أن هذه المشاريع الاقتصادية تعيش في بيئة تتغير باستمرار تتعرض خلال تطورها ونموها إلى مخاطر متعددة الأشكال، تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في وضعيتها المالية، إن المؤسسة أثناء فترة حياتها تحاول بشكل مستمر تقادي جميع أنواع المخاطر وخاصة منها الفشل المالي، تبعا لما قد ينجر عليه من أضرار تؤدي بالمؤسسة إلى انخفاض قيمتها ووضعيتها في السوق.

إن اتخاذ أي قرار مالي في الشركة يعتمد على نجاعة أدائها المالي ومدى قدرتها على تجنب الاختلالات المالية لأن عدم تقييم الحالة المالية بدقة من طرف المسيرين يؤدي بها إلى الفشل، لذا نجد أن التنبؤ بالفشل المالي أصبح ضرورة حتمية على الشركات لتقادي الوقوع في مشاكل العسر والتعثر والفشل والإفلاس نظرا لمساعدته في إعطاء نظرة أولية عن الوضع المالي للشركة في المستقبل. لذلك تم الاعتماد على عدة أساليب وأدوات مالية وكمية للكشف عن الفشل ومعالجته في مراحله المبكرة ومن بين هذه النماذج نجد نموذج (Kida) ونموذج (Altman).

1. الإشكالية:

على ضوء ما سبق وقصد معالجة الموضوع نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف يمكن استخدام نموذجي Kida و Altman في التنبؤ بالفشل المالي في بنك القرض الشعبي الجزائري ما بين (2016 – 2020)؟

2. الأسئلة الفرعية:

للإجابة على هذه الإشكالية وبصورة واضحة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى قدرة نموذج ألتمان (Altman) على التنبؤ بالفشل المالي في بنك القرض الشعبي الجزائري للفترة ممتدة (2016 – 2020)؟
- ما مدى قدرة نموذج كيدا (Kida) على التنبؤ بالفشل المالي في بنك القرض الشعبي الجزائري للفترة ممتدة (2016 – 2020)؟
- هل يوجد اختلاف في نتائج النماذج المستعملة في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة عينة الدراسة؟

3. فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات الفرعية السابقة قمنا باقتراح الفرضيات التالية:

- نموذج ألتمان (Altman) قادر على التنبؤ بالوضع المالية في بنك القرض الشعبي الجزائري.
- نموذج كيدا (Kida) قادر على التنبؤ بالوضع المالية في بنك القرض الشعبي الجزائري.
- لا يوجد اختلاف في نتائج النماذج المستعملة في التنبؤ بالفشل المالي في لبنك القرض الشعبي الجزائري.

4. أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل مبررات وأسباب اختيار الموضوع في مزيج من المبررات الذاتية والموضوعية التالية :

- ملائمة الموضوع مع طبيعة التخصص.
- الرغبة الذاتية في الاطلاع على المواضيع المتعلقة بالبنوك التجارية.
- حساسية الموضوع في الوقت الراهن، مع تزايد ظاهرة الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية.
- سهولة جمع بيانات عينة الدراسة لكون التقارير والقوائم المالية منشورة على شبكة الانترنت في الموقع الالكتروني للسوق المالي والمواقع الالكترونية للبنك.

5. أهداف الدراسة:

- توضيح أسباب الفشل المالي و مراحل، وإبراز أهمية التنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه بفترة معينة.
- التعرف على مدى اعتماد المؤسسات البنكية على استخدام نماذج مختلفة للتنبؤ بالفشل المالي.
- العمل على نماذج للتنبؤ بالفشل المالي بالاعتماد على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري.
- تهدف الدراسة إلى تقدير احتمال الفشل أو النجاح المالي للبنك، وإظهار مدى صلاحية تطبيق النماذج المقترحة.

6. أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة في الدور الذي تؤديه النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي في معرفة الوضع المالي المحتمل للبنك في المستقبل، والذي يمكن من اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على استقرار الوضع المالي السليم.

7. منهج الدراسة:

بناء على طبيعة الإشكال المطروح وبغية الوصول للأهداف المرجوة من هذه الدراسة وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع اعتمدنا على التالي:

- الجانب النظري: اعتمدنا في هذا الجانب على المنهج الوصفي القائم على جمع البيانات المتعلقة بموضوع تقييم الأداء المالي باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي مع القيام بتحليل وتفسير المعلومات لاستنباط النتائج منها.
- الجانب التطبيقي: اعتمدنا في هذا الجانب الخاص بالدراسة التطبيقية على المنهج التحليلي أين يقوم باختبار الدراسة النظرية على أرض الواقع من خلال دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري لفترة ما بين 2016 إلى 2020.

8. حدود الدراسة:

تتقسم حدود الدراسة الى حدود زمنية و حدود مكانية :

- الحدود الزمنية: اعتمدنا في الجزء التطبيقي من الدراسة على معطيات تخص الفترة الزمنية من 2016 إلى غاية 2020.
- الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة على مستوى القرض الشعبي الجزائري CPA .

9. دراسات سابقة:

تعددت الدراسات والأبحاث حول موضوع التنبؤ بالفشل، نستعرض فيما يلي جملة منها:

- دراسة حنان رزاق سالم، استخدام نموذج KIDA و SHERROD للتنبؤ بالفشل المالي لتفادي الوقوع في الإفلاس دراسة حالة مجمع صيدال للفترة (2011-2018)، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد (03)، العدد (02)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2020.

هدفت الدراسة إلى محاولة إبراز أهمية عملية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذج kida و sherrod كخطوة استباقية لتفادي الإفلاس، كون عملية التنبؤ بالفشل المالي المسبقة في المؤسسة تسمح لذا بالقيام بالإجراءات اللازمة التي من شأنها أن تجنبها الوصول إلى مرحلة الإفلاس ومن ثم التصفية، وذلك بتطبيق الدراسة على مؤسسة اقتصادية جزائرية للفترة (2011-2018)، توصلت نتائج الدراسة إلى مايلي:

- ♦ أظهرت نتائج تحليل نموذج Kida أن المجمع محل الدراسة في وضعية مالية جيدة وبعيد كل البعد عن الفشل المالي كون قيم Z المحققة طيلة فترة الدراسة قد فاقت النسبة (0.38).
- ♦ أظهرت نتائج تحليل نموذج Sherrod صعوبة في التنبؤ بالفشل المالي كون قيم Z المحققة قد كانت محصورة بين $5 < Z < 20$ ، وهي منطقة حرجية يصعب فيها الحكم على الوضع المالي للمجمع.

- دراسة بوطبة صبرينة، محاولة اختيار النموذج الأنسب للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية والمحاسبة، جامعة الجزائر (03)، الجزائر، 2021.

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى فاعلية نموذج ألتمان ونموذج كوناو وهولدر ونموذج شيرود للتنبؤ بفشل المؤسسات الصناعية وذلك لإعطاء إنذار مبكر عن احتمال الفشل، ولتحقيق أهداف الدراسة أجريت مقارنة بين

النماذج السالفة الذكر على عينة من المؤسسات الصناعية وهذا بالاعتماد على البيانات المالية للسنوات الأربع السابقة لحدوث الفشل، توصلت نتائج الدراسة إلى مايلي:

نموذج ألتمان هو الأفضل في التنبؤ بفشل المؤسسات خلال أربع سنوات السابقة لحدوث الفشل بقدرته تنبؤية بلغت 100% مقارنة بنموذج شيرود الذي بلغت قدرته التنبؤية 91.66% ونموذج كونان وهولدر بـ 49.99%.

- دراسة مسعود علي محمد عرفة، مصطفى الشارف مبارك البطري، استخدام نماذج كمية في التنبؤ بفشل المصارف التجارية الليبية العامة: دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية، مجلة البحوث الأكاديمية (العلوم التطبيقية)، العدد (19)، كلية الاقتصاد قسم التمويل والمصارف، جامعة الزاوية، ليبيا، 2021.

هدفت الدراسة لاختبار نماذج كمية تستخدم في التنبؤ بالفشل المالي وذلك في بيئة المصارف التجارية الليبية الحكومية، بعد تجميع وتنظيم وتحليل بيانات الدراسة توصل الباحثان لمجموعة من النتائج أهمها:

♦ تطابق نتائج نموذج (Altman) ونموذج (Kida)، في التنبؤ بالفشل المالي في بيئة المصارف التجارية الليبية الحكومية.

♦ فشل نموذج (Sherrod) في التنبؤ بالفشل المالي.

على ضوء النتائج المتحصل عليها يوصي الباحثان المصارف التجارية الليبية الخاصة باعتماد تطبيق نماذج الفشل المالي بشكل دوري مستمر كونها تعزز ثقة المساهمين والمستثمرين بالمعلومات المالية المعبرة عن نتائج الأعمال.

- دراسة بوجلخة إبراهيم، قياس الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في ماليزيا خلال الفترة (2008-2015) باستخدام نموذج Altman Z-score، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد (04)، العدد (01)، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2021.

هدفت الدراسة إلى قياس الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في ماليزيا خلال الفترة (2008 2015)، وقد استخدمت الدراسة "Altman z-score" للوقوف على مدى الاستقرار المالي لبنوك عينة الدراسة بالإضافة إلى الاعتماد على نموذج بيانات البائل "Panel-Data" لإجراء دراسة مقطعية زمنية، توصلت نتائج الدراسة إلى مايلي:

♦ متوسط قيم Z-score للبنوك الإسلامية تتواجد في المنطقة الرمادية خلال فترة الدراسة، باستثناء بنكا واحدا فقط متواجد في منطقة عدم الاستقرار المالي، كما أخذت هذه القيم منحى متناقص خلال هذه الفترة.

♦ متوسط قيم Z-score للبنوك التقليدية في ماليزيا تتواجد جميعها في منطقة الاستقرار المالي إلا بنك واحدا فقط يتواجد في المنطقة الرمادية وذلك حسب نموذج Altman.

10. التعقيب على الدراسات السابقة:

جاءت الدراسة الحالية بناء على ما طرحته الدراسات السابقة وما توصلت إليه من استنتاجات وما أوصت به، حيث ساهمت الدراسات السابقة في وضع إطار مفاهيمي لمتغيرات الدراسة والاستفادة من المصادر والمراجع الواردة فيها، مما ساعدنا على تحديد الإشكالية المرتبطة بهذه الدراسة، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بمايلي:

- أنها ركزت على أهم النماذج الكمية للتعقب بالفشل المالي ألتمان (Altman) وكيدا (Kida).
- اختلاف النتائج المتحصل عليها سابقا وذلك بسبب اختلاف طبيعة مكان وفترة الدراسة.
- المجال الزمني والمكاني للدراسة.

11. هيكل الدراسة:

من أجل تغطية جميع جوانب متغيرات الدراسة قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين، فصل نظري وآخر تطبيقي:

- **الفصل الأول:** الجانب النظري مقسم إلى ثلاث مباحث، في المبحث الأول تناولنا فيه مدخل عام لتقييم الأداء في المبحث الأول يتضمن تقييم الأداء المالي للمؤسسات أما المبحث الثاني فتناولنا التعقب بالفشل المالي في حين المبحث الثالث تطرقنا إلى عرض بعض النماذج الكمية للتعقب بالفشل المالي.
- **الفصل الثاني:** تضمن الجانب التطبيقي وجاء تحت عنوان دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (2016- 2020)، قسم إلى ثلاث مباحث تضمن المبحث الأول تقديم عام لبنك القرض الشعبي الجزائري، أما المبحث الثاني فتناولنا دراسة الوضعية المالية للقرض الشعبي الجزائري من خلال مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، في حين تضمن المبحث الثالث تطبيق النماذج الكمية للتعقب بالفشل المالي للقرض الشعبي الجزائري (2016-2020).

الفصل الأول: تقييم الاداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي

تمهيد:

يعتبر موضوع الأداء المالي من المواضيع التي أخذت اهتمام الباحثين ولحد الساعة لا يزال البحث فيه قائم، نفس الشيء التنبؤ بالفشل المالي نظرا لما تتميز به وما يمكن أن تحققه داخل المؤسسة.

سيتم في هذا الفصل التعرف على بعض المفاهيم المتعلقة بتقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي والنسب المالية وعرض نماذجها وذلك للإحاطة أكثر بموضوع الدراسة وضبط متغيراتها.

بناء على ما سبق ذكره سنعالج هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث وهي على النحو التالي:

المبحث الأول: تقييم الأداء المالي للمؤسسات.

المبحث الثاني: التنبؤ بالفشل المالي.

المبحث الثالث: عرض بعض النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي.

المبحث الاول: تقييم الاداء المالي للمؤسسات

يعتبر الأداء المالي من بين ما يهم ويشغل المسيرين في المؤسسات الاقتصادية او المنظمات بشكل عام، وهو من المواضيع المهمة في الجانب المالي، والتي تطرح أسئلة كثيرة من طرف الباحثين بغرض فهمها أكثر والتوسع فيها، سنحاول في هذا المبحث التطرق الى أهم المفاهيم المتعلقة بتقييم الأداء المالي للمؤسسات.

المطلب الاول: مفهوم الاداء المالي وأهميته

بغرض فهم الاداء المالي سنتطرق لعرض مايلي:

أولاً: تعريف الاداء المالي

جاء مفهوم الأداء ليعين وجهات نظر العلوم الأخرى، والنظريات المختلفة، فنجد أن علم الاجتماعي نظر لدور الأداء في مقابلة المسؤولية الاجتماعية، أما أصحاب إدارة العمليات فكان سعيهم حول تحسين أداء العمليات للشركات تجاه المجتمع، كما اهتم علم النفس بالأداء من خلال الدوافع والقيادات، أما الاقتصاديون فينظرون إلى الأداء على انه الاستخدام الأمثل للموارد لضمان استمرارية الشركة.

تباينت نظرة العلوم للأداء باختلاف المدارس والنظريات، فنجد مدرسة العلاقات الإنسانية ركزت على دراسة أثر العلوم الاجتماعية والإنسانية وظروف العمل على الأداء، أما مدرسة البيروقراطية ترى الأداء من خلال المعيارية والنمطية في الأداء المحدد مسبقاً، أما مدرسة الإدارة العلمية فنظرت إلى الأداء من خلال تنميط الأداء الفردي وتخصيص المناقشات لتحسين الأداء ورفع الإنتاجية.¹

يعرف الاداء على انه: "تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الاهداف المسطرة".²

كما يمكننا تعريف الاداء على أنه: "فعل يعكس مدى استغلال المؤسسة لجميع مواردها بغيت تحقيق أهدافها".

عليه يمكن تعريف الاداء المالي على انه المفهوم الضيق لأداء الشركات، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الاهداف، ويعبر الاداء المالي عن اداء الشركات، حيث انه الداعم الاساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية، وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الاداء المختلفة، والتي تساعد على تلبية احتياجات اصحاب المصالح وتحقيق اهدافهم.

¹ سناء عبد الكريم الخناق، مظاهر الأداء الاستراتيجي والميزة التنافسية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2005، ص35.

² الداوي الشيخ، الاسس النظرية لمفهوم الاداء، مجلة الباحث، العدد 07، الجزائر، 2010/2009، ص 218.

كما يمكننا تعريفه على انه تشخيص الوضع المالي للشركة لمعرفة مدى قدرتها على انشاء قيمة، ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، وجدول حسابات النتائج، والجدول الملحق، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يأخذ الطرف الاقتصادي والقطاع الذي تنتمي اليه الشركة، وعلى هذا الاساس فان تشخيص الاداء يتم بمعاينة المردودية للشركة ومعدل نمو الأرباح.¹

ثانيا: أهمية الاداء المالي

تكمن أهمية الاداء المالي في النقاط الاتية:

1. يتناول مخرجات النظام المحاسبي لوحدات المحاسبة المختلفة، سواء كانت في مؤسسات تجارية أو صناعية أو خدمية، وبالتالي يمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم.
2. يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم، والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية محددة، أو فترات زمنية متعددة، بالإضافة إلى توضيح حجم هذا التغير على الهيكل المالي العام للمؤسسة، وآثار هذا التغير بشكل واضح، وبالتالي يساعدنا في الاجابة على كافة التساؤلات التي تطرحها كافة الجهات المستفيدة من القوائم المالية.
3. يعد الاداء المالي من الجوانب الهامة في تقييم أداء المؤسسات عموماً، وتزداد تلك الاهمية إذا انطلقنا من فكرة غياب مفهوم تام لأداء المالي ومحدداته، فكل طرف يفسره بما يخدم مصالحه، فالمساهم يسعى لتعظيم ثروته فيما تهدف المؤسسة إلى الاستمرار والبقاء والموظف يعزف على وتر رفع الاجور والحوافز، والجهاز الحكومي يهدف إلى إنماء حصيلة الضرائب، والمجتمع يود وينتظر الرجاء الاقتصادي ورفاهية الافراد وتحقيق العدالة الاجتماعية، كما بعد استخدام الاداء المالي القاسم المشترك بين الكتاب والباحثين والمديرين في عمليات تقييم الاداء في مختلف المؤسسات.²
4. تستخدمه البنوك عند منحها قروض للمستثمرين، حيث يوضح قدرة المستثمرين للوفاء بالتزاماتهم يساعدنا في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.
5. يساعد في تقييم المؤسسات الاقتصادية تقييماً شاملاً يمكن من خلاله معرفة ما إذا كانت ستستمر في حياتها الاقتصادية أم أنها متعثرة، وسيتم تصفيتها أو تعديل نشاطها الذي تمارسه أو غير ذلك.
6. يوضح الاتجاه العام الفعاليات المؤسسة الاقتصادية، فهو يساعد المدير المالي على أداء مهامه بشكل فعال، والوصول إلى القيمة الاستثمارية لهذه المؤسسة وجدوى الاستثمار في أسهمها
7. الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية والتخطيط لها.

¹ محمد محمود الخطيب، الاداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص45.

² عمر بلال وآخرون، أثر الإفصاح عن محاسبة الاجتماعية على الاداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية، دراسات العلوم الادارية، المجلد 41، العدد 02، الجامعة الاردنية، الأردن، 2014، ص ص 244 . 245.

8. الحكم على مدى كفاءة إدارة المؤسسة.

9. يساعد الادارة في اكتشاف العروض الاستثمارية الرباحة.¹

المطلب الثاني: تقييم الاداء المالي

سنتناول في هذا المطلب لعرض أهم الأسس المتعلقة بتقييم الأداء المالي.

أولاً: تقييم الاداء المالي

أخذ موضوع تقييم المؤسسات ومتابعة أداء المؤسسة اهتمام كبير من طرف الباحثين والأكاديميين، وهناك العديد من التعريفات له سنكتفي بذكر البعض منها:

1. يعرف تقييم الاداء المالي للمؤسسة على أنه تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتخذة، أي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه ومن تم مدى تحقيق الاهداف المعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الاهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.²

2. كذلك هو مرحلة من مراحل العملية الادارية، تحاول فيها مقارنة الاداء الفعلي باستخدام مؤشرات محددة وذلك من أجل الوقوف على النقص أو القصور في الاداء وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة أو المناسبة لتصحيح هذا القصور وغالباً ما تستخدم المقارنة بين ما هو قائم أو متحقق فعال وبين ما هو مستهدف خلال فترة زمنية معينة، في العادة سنة.³

3. يعرف كذلك على أنه مقارنة الاداء الفعلي بمؤشرات سبق وان تم تحديدها من قبل إدارة المؤسسة بهدف اكتشاف الانحرافات ومن ثم العمل على تصحيحها، وعادة ما تحصل المقارنة بين النتائج المحققة فعلياً والمستهدفة خلال مدة زمنية معينة.⁴

4. كما يمكن أن تعرف عملية تقييم الاداء على أنها جزء من عملية الرقابة تهدف إلى الوقوف على ما تم تجسيده خلال سنة ومقارنته بالمعايير المحددة مسبقاً بغرض معرفة كفاءة استخدام المؤسسة لمواردها والوقوف على الانحرافات وتصحيحها.

¹ حناوى محمد صال، مصطفى نهال فريد، الادارة المالية التحليل المالي، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 24.

² دادن عبد الغني، قياس وتقييم الاداء المالي المؤسسات الاقتصادية نحو ارساء نموذج للانداز المبكر باستعمال المحكاة المالية دراسة حالة بورصتي الجزائر وباريس، اطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2007، ص 34.

³ علي عادل، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة 2000-2002، رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2001/2002، ص 28.

⁴ المشهداني ايمان، شيحان عباس، أثر فهم الحوكمة المؤسسية في تحسين الاداء المالي الاستراتيجي للمصارف دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية الخاصة، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية قسم الدراسات المالية، جامعة بغداد، العراق، 2009، ص 62.

ثانيا: أهمية تقييم الاداء المالي

الآخرى يحتل تقييم الاداء أهمية خاصة في كل المجتمعات والنظم الاقتصادية نظرا لندرة الموارد وعدم كفايتها لمقابلة الاحتياجات الكبيرة المتنافسة عليها لغرض الحصول على أقصى العوائد من هذه الموارد لذا أصبح مسألة ضرورية وملحة في الجوانب المختلفة في الحياة الاقتصادية، وتتمثل أهميته في:

1. أنه يساعد توجيه الادارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الاشراف.
2. يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الاقسام والادارات والمؤسسات المختلفة مما يؤدي إلى تحسين أدائها، ومساعدة المسؤولين على اتخاذ القرارات التي تحقق الاهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التي تخضع للقياس والحكم.
3. يوفر قياسا لمدى نجاح المؤسسة فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفعالية والكفاءة في تعزيز أداء المؤسسة المواصلة البقاء والاستمرار.¹
4. على المستوى المالي، فإن تقييم الاداء ينصب على التأكد من توفر السيولة ومستوى الربحية في ظل كل من قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبهما من مخاطر، بالإضافة إلى توزيعات الارباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للمؤسسة، باعتبار أن أهداف الادارة المالية هو تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة والمحافظة على سيولة المؤسسة لحمايتها من خطر الافلاس والتصفية وتحقيق العائد المناسب على الاستثمار.
5. يظهر مدى إسهام المؤسسة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تحقيق أكبر قدر من الانتاج بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الضياع في الوقت والجهد والمال مما يؤدي إلى خفض أسعار المنتجات، ومن ثم تنشيط القدرة الشرائية وزيادة الدخل القومي.
6. الكشف عن التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الافضل أو نحو الأسوء، وذلك عن طريق نتائج الاداء الفعلي زمنيا في المؤسسة من مدة الاخرى، ومكانيا بالمؤسسات المماثلة.

المطلب الثالث: النسب المالية أداة للتنبؤ بالفشل المالي

سننظر في هذا المطلب لعرض مختلف المفاهيم المرتبطة بالنسب المالية إضافة إلى أنواعها.

أولاً: مفهوم النسب المالية

يقصد بالنسب المالية بيان العلاقة بين البنود التي تتكون منها الميزانية العمومية أو قائمة الدخل أو العلاقة

¹ حسين وهبة واخرون، أثر استراتيجية التميز في الاداء الثاني المصارف التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، فرع العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 16، العدد 02، السودان 2014، ص 114.

بين بعض بنود الميزانية وبنود قائمة الدخل بغرض الكشف عن نواحي القوة أو الضعف في السياسات المالية.¹

كما تعرف النسب رياضياً بأنها علاقة ثابتة بين رقمين أما في المجال المالي فتستخدم النسب الإشارة إلى تلك العلاقات المالية التي لا تكون ظاهرة في البيانات الخام.²

ومنه نستنتج أن النسب المالية عبارة عن العلاقة بين عنصرين من عناصر الميزانية أو قائمة الدخل أو هما معا لتحديد نقاط القوة والضعف للمؤسسة.

ثانياً: أنواع النسب المالية

على الرغم من تنوع وتعدد النسب المالية فإنه يمكننا تصنيف هذه النسب إلى عدة مجموعات رئيسية هي:

1. نسب السيولة: تهتم هذه النسب بتقييم الأداء من خلال دراسة وتحليل قدرة الإدارة في الوفاء بالالتزامات المستحقة على المؤسسة في تاريخ استحقاقها، ومن أبرز نسب السيولة نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (01-01): طريقة حساب نسب السيولة.

النسبة	العلاقة الرياضية	شرح النسبة
نسبة التداول	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$	تبين عدد مرات قابلية أصول الشركة المتداولة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل.
نسبة السيولة السريعة	$\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{الأصول المتداولة}}$	تقيس مدى اعتماد المؤسسة على مخزونها بهدف توفير السيولة.
نسبة النقدية	$\frac{\text{النقديات}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$	تعتبر مؤشر على المدى الذي تستطيع فيه الشركة دفع التزاماتها المتداولة بواسطة السيولة النقدية المتوفرة لديها.
نسبة رأس المال العامل	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$	تستخدم في تقدير قدرة الشركة على تمويل عملياتها اليومية والوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.
نسبة التغطية النقدية	$\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{المصروفات التشغيلية اليومية}}$	تستخدم لرصد الفترة الزمنية التي يمكن للشركة خلالها تمويل نفقاتها التشغيلية اليومية المتوقعة اعتماداً على السيولة المتوفرة لديها.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على

حمزة زبيدي، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 67.

¹ عبد المعطى السيد حسني، على خريوش، أساسيات الإدارة المالية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 68.

² محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية التحليل المالي المشروعات الأعمال، دار الفتح للتجليد الفني، مصر، 2008، ص 61.

2. نسب الربحية: تعكس نتائج هذه المجموعة من النسب كفاءة وفاعلية أداء المنشأة في توليد الأرباح وتعظيم الربحية المتحققة من النشاط التشغيلي للمنشأة، ومن أهم هذه النسب ما يلي:

الجدول رقم (01-02): طريقة حساب نسب الربحية.

النسبة	العلاقة الرياضية	شرح النسبة
هامش صافي الربح	$100 \times \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$	تعتبر مقياس لمقدار صافي الربح المتحقق بعد الفوائد والضرائب عن كل دينار من صافي المبيعات، وتشير أيضا إلى ربحية الشركة وسيطرتها على التكاليف.
العائد على الأصول	$100 \times \frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط مجموع الأصول}}$	تعبر هذه النسبة مؤشر على مدى ربحية الشركة بالنسبة لمجموع أصولها، وتقيس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتوليد الأرباح
العائد على حقوق المساهمين	$100 \times \frac{\text{عوائد الاسهم الممتازة}}{\text{حقوق المساهمين بالأسهم العادية}}$	تدل هذه النسبة على مدى كفاءة الإدارة في توظيف أموال المساهمين
العائد على رأس المال المستثمر	$100 \times \frac{\text{ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب}}{\text{مجموع الأصول - المطلوبات المتداولة}}$	تدل هذه النسبة على كفاءة وربحية الشركة من الاستثمارات الرأسمالية

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على

حمزة زيبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 67.

3. نسب الرفع المالي: وتعتبر هذه النسب من أكثر أدوات المراقبة أهمية وتساعد في تقييم الهيكل التمويلي للشركة في تاريخ معين من حيث اعتماده على مصادر التمويل داخلية كانت أم خارجية.¹

ومن أهم هذه النسب ما يلي:

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، SME Financial Inc، رام الله، فلسطين، 2008، ص 51.

الجدول رقم (01-03): طريقة حساب نسب الرفع المالي.

النسبة	العلاقة الرياضية	شرح النسبة
نسبة المديونية	$100 \times \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$	تقيس هذه النسبة درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للشركة
نسبة المديونية إلى حقوق المساهمين	$100 \times \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع حقوق المساهمين}}$	تشير هذه النسبة إلى نسبة الديون من رأس المال المستخدم لتمويل الأصول.
نسبة الملكية	$\frac{\text{حقوق المساهمين بالأسهم العادية}}{\text{مجموع الأصول}}$	تستخدم هذه النسبة في تحديد النسبة المئوية التي يحصل عليها حملة الأسهم العادية من مجموع الأصول في حالة التصفية
نسبة تغطية الأصول	$\frac{\text{رأس المال العامل + القيمة الدفترية الثابتة الملموسة}}{\text{مجموع الديون}}$	تقيس هذه النسبة عدد مرات قدرة الشركة على تغطية ديونها من خلال موجوداتها الملموسة وبعد تسديد الالتزامات قصيرة الاجل
نسبة تغطية الدين	$\frac{\text{التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{مجموع الديون}}$	تعتبر هذه النسبة مقياس القدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية سنوية من أنشطتها التشغيلية لخدمة ديونها طويلة وقصيرة الأجل

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على

فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، SME Financial Inc، رام الله، فلسطين، 2008، ص 51.

4. نسب النشاط: تستخدم هذه النسب لقياس قدرة الشركة على تمويل حسابات الميزانية العمومية الى مبالغ نقدية او مبيعات. تهتم في الغالب بتقييم أداء الشركات المتعلق بالمركز المالي قصير الاجل، كمؤشر على نشاط الشركة في تاريخ او فترة معينة. من أبرز نسب النشاط نوضحها في الجدول التالي:¹

الجدول رقم (01-04): طريقة حساب نسب النشاط

النسبة	العلاقة الرياضية	شرح النسبة
معدل دوران الأصول	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط مجموع الأصول}}$	يشرح معدل دوران الأصول مدى كفاءة الشركة أصولها لتوليد المبيعات أو الإيرادات، حيث تستخدم هذه النسبة لقياس حجم المبيعات التي تتولد عن كل دينار من قيمة الأصول

¹ فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 59

تستخدم هذه النسبة لقياس كفاءة استخدام رأس المال العامل لتوليد المبيعات حيث يتم تحديد عدد مرات استخداماته خلال فترة زمنية معينة؛ لمعرفة تشغيل وحدة النقد الواحدة في تمويل العمليات وشراء المخزون السلعي، وتحويلها إلى مبيعات	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط رأس المال العامل}}$	معدل دوران رأس المال العامل
يستخدم معدل دوران المخزون لمعرفة عدد مرات قيام الشركة ببيع المخزون واستبداله خلال فترة معينة. ويجب مقارنته مع شركات مماثلة في نفس القطاع	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$	معدل دوران المخزون
تستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على كفاءة الشركة في تحصيل ديونها ويرتبط ذلك بعدد مرات تحصيل الديون خلال فترة معينة، فكلما ارتفع المعدل عن السنوات السابقة أو عن الشركات المماثلة، فهو يشير إلى تحسن إدارة الشركة في تحصيل ديونها	$\frac{\text{صافي المبيعات الأجلة}}{\text{متوسط الذمم المدينة}}$	معدل دوران الذمم المدينة
تستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على سرعة الشركة في تسديد التزاماتها التجارية قصيرة الأجل ويرتبط ذلك بعدد مرات التسديد خلال الفترة معينة.	$\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{أو المشتريات}} \div \text{متوسط الذمم الدائنة}$	معدل دوران الذمم الدائنة
يمكن تعريف فترة النقديّة بأنها الفترة المحددة (عدد الأيام) لبيع المخزون السلعي وتحصيل الذمم المدينة وتسديد الذمم الدائنة	فترة الاحتفاظ بالمخزون + فترة تحصيل الذمم المدينة - فترة دفع الذمم الدائنة	فترة النقديّة

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على

فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 51.

ثالثا: أهمية النسب المالية.

ترجع أهمية النسب المالية إضافة إلى كونها سهلة الحساب أنها تساعد المحللين كل حسب اهتمامه في الحصول على المعلومات مهمة عن تسير المؤسسة، وعن نقاط القوة والضعف فيها كتركيبية الأصول والخصوم، مستوى المديونية، السيولة والمردودية وعلى هذا فهي تساعد على اتخاذ القرارات السليمة والرقابة.¹ تتلخص أهمية النسب المالية في الجوانب التالية:

1. قياس الفعالية الكلية للشركة ومستوى ادائها.
2. قياس الفعالية التي تحصل عليها الشركة باستغلالها لمختلف موجوداتها لتحقيق الربحية.

¹ اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة العلمية، سطيف، رسالة ماجستير، قسم العلوم التجارية، فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج الخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2009، ص38.

3. تحديد مدى قدرة الشركات على مواجهة الالتزامات الجارية.
 4. قياس درجة نمو الشركة والكشف عن مواطن الضعف والقوة.
 5. توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإعداد الميزانيات التقديرية.
- لتحقيق هذه الجوانب يجب ان تتوفر بالنسب المالية مايلي:
1. ان تكون النسب المالية قادرة على كشف وقياس نقاط الضعف والقوة.
 2. ان تكون النسب المالية ذات دلالات واضحة يمكن من خلالها المقارنة بالنسب المالية السابقة او بالمتوسط العام للنسب المالية في صناعة ما.¹
- تكم اهمية كل نسبة من النسب السابقة في مايلي:

1. **أهمية نسب السيولة:** تمثل اهمية خاصة لكل من الادارة الداخلية وكذلك للأطراف الخارجية مثل المقرضين وحملة الاسهم، أي ان هناك كثير من الشركات الربحية الا انها تعاني من مشاكل في السيولة بحيث ان هذه الشركات لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها كاملة في مواعيد استحقاقها، وان استمرار هذه المشاكل يؤدي الى اختفاء هذه الشركات من دنيا الاعمال، لذا الهدف الرئيسي للسيولة هو دور المدافع عن تامين بقاء واستمرار الشركات في الاجل الطويل خصوصا في الاسواق المالية.²
2. **أهمية نسب الربحية:** ان تحقيق ربح ملائم امر مهم جدا للمحافظة على القيمة السوقية لحملة الاسهم لهذه الشركة او زيادتها، حيث يميل المستثمر الى التخلص من أسهم الشركات التي لا تحقق اربحا مقارنة بالشركات المماثلة والتي تعمل في نفس القطاع ونفس الظروف، ومنه تتخفص قيمة أسهم الشركة في السوق المالية فتكون الشركة قد فشلت في تحقيق هدف الربحية.³
3. **أهمية نسب الرافعة المالية:** يكون الرفع المالي مرغوب فيه حين تحقق الشركة من استعمال اموال الغير عوائد او ارباح تفوق تكاليف الحصول عليها، أي ان هناك نقطة توازن بين اموال الملكية واموال الغير، فاذا كانت الارباح قبل الضرائب والفوائد أكبر من مستوى التوازن يكون هذا النوع من الرفع المالي المرغوب فيه والعكس صحيح، وهنا على الشركات عدم استعمال الرفع المالي لان استعماله يؤدي الى تقليل الارباح او قلب ارباح الخسائر.⁴

¹ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على العوائد وأسهم الشركات، دار الحامد، عمان، 2010، ص ص 54-55.

² السعيد فرحات جمعة، الاداء المالي لمنظمات الاعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2002، ص 199.

³ محمود الخلايلة، العلاقة بين الارباح وعوائد الاسهم في الاجل الطويل، دراسات العلوم الادارية، المجلد 26، العدد 2، الأردن، 1999، ص 358.

⁴ زياد رمضان، الادارة المالية في الشركات المساهمة، دار المستقبل، عمان، الأردن، 1989، ص ص 151 . 152.

4. أهمية نسب النشاط: تتبع أهمية نسب النشاط بأنها مقياس مهم لمدى كفاءة الشركة في استخدام المصادر المالية المتاحة، وتدرس هذه النسب معدلات دوران الذمم والمخزون والموجودات التي توضح سياسات الشركات في استرداد الديون وسياساتها في التخزين وإدارة الموجودات، وينصب الاهتمام هنا حول كيفية استخدام الشركات الموجودات الثابتة والمتداولة بكفاءة لتعظيم المبيعات والأرباح، حيث من وجهة نظر مالية بحتة إن السبب الوحيد للاستثمار في الأصول هو تعظيم قيمة الاعمال.¹

¹ حمزة الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

المبحث الثاني: التنبؤ بالفشل المالي

إن الهدف الرئيسي لأي مؤسسة هو تعظيم قيمتها، وبالتالي فإن تحقيق هذه المؤسسة لخسائر يعني الفشل في تحقيق هذا الهدف مما قد يؤدي إلى التوقف عن مزاولة نشاطها، وبالتالي عدم قدرتها على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها مما يؤدي إلى الفشل المالي، الذي يعتبر نهاية غير طبيعية للمؤسسة وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على الفشل المالي ومظاهره، الأسباب التي تؤدي إلى حدوثه والمراحل التي يمر بها وأيضا التطرق إلى مفهوم التنبؤ بالفشل المالي وطرق وأساليب التنبؤ.

المطلب الأول: ماهية الفشل المالي

يشير مصطلح الفشل المالي لتلك الحالة المالية المرادفة لحالة العسر المالي الحقيقي أو القانوني التي تعني عدم قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها المستحقة للغير بكامل قيمتها، الأمر الذي يؤدي بها وفي أغلب الحالات إلى إشهار حالة إفلاسها، والجدير بالذكر أن حالة الفشل المالي لا تحدث بشكل كبير ومفاجئ، وإنما هي محصلة النتائج النهائية لمجموعة من التراكمات والمضاعفات التي تبدأ من موقف معين وبدرجة معينة من درجات نقص السيولة، الذي قد يتطور في حالة عدم الاهتمام به، لينقل حالة المؤسسة من وضع سيئ إلى وضع أكثر سوءا إلى أن تصل إلى حالة الفشل المالي.

أولاً: تعريف الفشل المالي

تعددت تعريف الفشل المالي، ومن خلال هذا المطلب سنحاول التعرض لأهم هذه التعاريف:

إرتبط مفهوم الفشل المالي بالباحث بيفر (Beaver) الذي يعد أول من استخدم مصطلح الفشل المالي والذي يراد به من الناحية العملية: "حالة إفلاس المؤسسة، أو حالة عدم سداد الديون أو فوائدها أو عدم سداد حسابات المصاريف أو عدم سداد الأرباح المستحقة لحملة الأسهم".¹

أما الباحث Deakin فيرى الشركات الفاشلة على أنها "تشمل فقط تلك الشركات التي واجهت إفلاسا أو التي تمت تصفيتها بطريقة أخرى لصالح متعهدين دائنين".²

عرف الفشل المالي أيضا بأنه: "تلك الحالة المرادفة لحالة العسر المالي الحقيقي أو القانوني التي

تعني عدم قدرة المؤسسة على مواجهة وسداد التزاماتها المستحقة للغير بكامل قيمتها، حيث تكون أصولها أقل

¹ W.Beaver, **Financial ratios as predictors of failure**, journal of accounting research, vol4, empirical research in accounting: selected studies, 1966, p71.

² مجدوب علاء الدين، استخدام النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2021-2022، ص3.

من قيمتها الحقيقية ومن قيمة خصومها الأمر الذي يصل بالمؤسسة في أغلب الحالات إلى الإفلاس".¹

كما يمكن تعريف الفشل المالي من وجهة نظر مالية واقتصادية على النحو التالي:

1. **الأول المالي:** يتمثل في العجز المالي ويعني أن القيمة الدفترية للالتزامات المؤسسة تكون أكبر من القيمة الدفترية لأصولها وبالتالي تكون المؤسسة في حالة عجز عن تسديد التزاماتها.
2. **الثاني الاقتصادي:** يتمثل في عجز المؤسسة عن تحقيق العائد المطلوب على الأموال المستثمرة، أي أن عائد الاستثمار في المؤسسة يكون أقل من عائد استثماره في مجالات أخرى أو أقل من تكلفة الأموال المستثمرة في المؤسسة.²

بناء على التعريفات السابقة يمكن القول أن الفشل المالي هو حالة مالية لا تحدث بشكل مفاجئ بل ناتجة عن مجموعة من التراكمات والمضاعفات والتي تبدأ من موقف معين، وبدرجة معينة من درجات النقص في السيولة، والتي تتطور في حالة عدم الاهتمام بها من وضع سيئ إلى وضع أكثر سوءاً وصولاً لمرحلة عجز الموارد المالية المتاحة عن الوفاء بالالتزامات المستحقة تجاه الدائنين، وعادة ما تجبر المؤسسة على التصفية.

ثانياً: أسباب الفشل المالي

توجد أسباب متعددة لفشل المؤسسة تعود كلها في النهاية إلى سوء الإدارة العامة وعدم كفاية السياسات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية المتبعة، أي أن السبب المباشر للفشل هو عدم كفاية التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة مما يؤدي إلى عدم القدرة على سداد الالتزامات المستحقة وبالتالي نقص السيولة، الأمر الذي يترتب عليه الفشل.

أن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى ضعف الموقف النقدي والاقتصادي للمؤسسة في الواقع هو نتيجة لسلسلة من القرارات الخاطئة والتي تطورت مع الزمن ساهمت في بروز مظاهر الفشل قبل حدوثه، وتقسم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الفشل نذكر أبرزها فيما يلي:³

1. أسباب إدارية:

من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تعثر الشركة هي غياب الأفراد القياديين الأكفاء، والصراعات بين أطراف الهرم التنظيمي للشركة، وكذلك تغلب المصالح الخاصة للمساهمين والملاك، التي تؤدي إلى ظهور اختلالات إدارية نذكر منها:

◀ ضعف إدارة الشركة وعدم كفاءتها.

◀ ضعف الجانب الرقابي.

¹ نبيل عبد السلام شاكر، الفشل المالي للمشروعات: التشخيص، التنبؤ، العلاج، كتب عربية لنشر، القاهرة، مصر 1989، ص 13.

² منير شاكر وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، ط 2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 168.

³ سليم عماري، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، مذكرة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص: مالية كمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014-2015، ص ص 43-44.

◀ اختيار فريق سيئ للعمل ليس لديه المرونة والقدرة على التغيير.

2. أسباب مالية:

من الأسباب التي تؤدي إلى إفلاس الشركات ضعف هيكلها المالي، وكذلك الإنفاق غير العقلاني الذي لا يتناسب وإيرادات الشركة الذي يؤدي إلى فشلها بظهور اختلالات مالية نذكر منها:

◀ اختلال الهياكل التمويلية وارتفاع كلفة المصادر التمويلية.

◀ الخسائر المتراكمة أو قلة الأرباح بسبب المنافسة.

◀ فقدان للسيولة النقدية وعجز عن الوفاء بديونها تجاه مختلف دائنيها.

◀ الاعتماد على البنوك ودفع فوائد عالية.

◀ تراكم ديون الشركة بصورة تؤثر بالسلب على نتائج أعمالها.

3. أسباب تسويقية:

إن انفتاح الأسواق العالمية على بعضها يؤدي إلى ارتفاع المنافسة، وبالتالي ارتفاع التكاليف التسويقية، التي يمكن أن تكون سببا لتعثر الشركة وبالتالي فشلها، وقد تظهر اختلالات تسويقية نذكر منها:

◀ المنافسة الشديدة وعدم قدرة الشركة على الوقوف بوجه المنافسين.

◀ عدم القدرة على تقدير حجم المبيعات والأرباح المتوقعة.

◀ ارتفاع تكاليف السوق.

4. أسباب فنية وإنتاجية:

هناك العديد من الأسباب الفنية والإنتاجية، تؤدي بالشركات للفشل نوجزها فيما يأتي:

◀ التطورات التكنولوجية المتسارعة وعدم إمكانية الشركات مسايرتها.

◀ أخطاء في إعداد دراسة الجدوى الفنية منذ البداية.

◀ استخدام وسائل تكنولوجية غير مناسبة، أو ذات جودة منخفضة أو غير ملائمة مع قدرات ومهارات العمالة.

5. أسباب خارجية:

يمكن تصنيف الأسباب الخارجية كما يلي:¹

أ. أسباب متعلقة بمحيط المؤسسة:

❖ مشكل المنافذ والنواتج عن:

- فقدان المؤسسة لحصتها في السوق.

- خسارة مفاجئة للعملاء.

¹ مريخي عبد الرزاق، التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010-2011، ص-ص: 118-119.

- إفلاس العملاء المهمين.
- تقييم غير صحيح للسوق.
- منتجات غير مناسبة وتحول زبائن المؤسسة عنها إلى منتجات المنافسين.
- سعر البيع مرتفع جدا.

- ❖ السلوكيات التجارية للمنافسين: فكثيرا ما تكون المنافسة غير شريفة بين المنتجين سببا مباشرا في حدوث خطر الإفلاس، مثل قيام أحد المنافسين بإغراق السوق.
- ❖ سهولة الدخول إلى مجال نشاط المؤسسة: أو ما يعرف بقيود الدخول إلى الصناعة والتي تؤثر بصفة مباشرة على حدة المنافسة في تلك الصناعة.

ب. أسباب متعلقة بالاقتصاد الكلي:

- ❖ التأثير السلبي للتضخم.
- ❖ تقلبات معدلات الفائدة.
- ❖ تشدد البنوك في منح القروض.
- ❖ تأثير السوق المالي من خلال زيادة المضاربة في التعاملات المالية.
- ❖ تأثير الدولة من خلال سياستها الضريبية التي تستهدف زيادة حصيلتها عن طريق رفع معدلات الاشتراكات الضريبية.

ج. أسباب أخرى:

- ❖ حدوث الكوارث الطبيعية مثل: الزلازل، الفيضانات، السيول، الأوبئة وكذلك الحروب.
- ❖ حدوث الأخطار مثل: الحرائق، الإضرابات، المظاهرات وأعمال الشغب والتخريب وغيرها.¹

ثالثا: مراحل الفشل المالي

قبل أن تصل المؤسسة إلى الفشل المالي فهي تمر بعدة مراحل نوضحها في الشكل التالي:²

الشكل رقم (01-01): مخطط توضيحي لمرحل الفشل المالي



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على

سليم عماري، مرجع سبق ذكره، ص41

¹ أسامة عبد الخالق الأنصاري، الإدارة المالية، كتب عربية، القاهرة، مصر، 2006، ص507.

² سليم عماري، مرجع سبق ذكره، ص41.

1. مرحلة الحضانة (النشوء):

هي أول مرحلة للفشل المالي حيث تظهر بعض المؤشرات التي تدل عليه، وهي:

- ◀ التغير في الطلب على المنتجات والتزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة
- ◀ تقادم طرق الإنتاج وتزايد المنافسة.
- ◀ نقص التسهيلات الائتمانية وتزايد الأعباء بدون رأس مال عامل.

◀ حدوث خسارة اقتصادية في حالة ما إذا كان العائد على الأصول أقل من النسب المعتادة له في الشركة.

حيث أنه يمكن الكشف على هذه المشاكل من قبل الإدارة، واتخاذ التدابير اللازمة لأن إعادة التخطيط في هذه المرحلة يكون أكثر فاعلية.

2. مرحلة الضعف المالي (عجز السيولة):

تحدث مرحلة عجز السيولة عندما يتبين لإدارة الشركة الاقتصادية المظاهر الآتية:

- ◀ أصول الشركة تكون أكبر من خصومه.
- ◀ صعوبة تحويل الأصول إلى سيولة نقدية لتغطية الديون المستحقة.
- ◀ عدم قدرة الشركة على مواجهة احتياجاتها النقدية الآنية.

يمكن للشركة أن تواجه هذا العجز في توفر السيولة الفورية بالاقتراض، مع العلم أن هذا الضعف المالي يمكن أن يستمر لعدة أشهر.

3. مرحلة التدهور المالي (الإعسار المالي):

هذه المرحلة تعاني الشركة من عدم قدرتها على تغطية ديونها ودفع مصاريفها المستحقة، أي عدم قدرتها عن الحصول على الأموال اللازمة والضرورية، إلا أنه يمكن معالجة هذا التدهور المالي من خلال:

- ◀ إصدار أسهم أو سندات إضافية بمعدل عائد أعلى نسبياً عن معدل الفائدة الذي يمكن أن يقلبه حامل السند لاستثمار أمواله لدى شركة أخرى.
- ◀ إجراء تعديل في السياسات المالية المشتركة.

لكن هذه المعالجة يمكن أن تأخذ فترة زمنية طويلة ومع ذلك معظم هذه تتجح في علاج التدهور المالي إذا تم الكشف عن الخلل في الوقت المناسب.

4. مرحلة الفشل الكلي (الإعسار الكلي):

تظهر في هذه المرحلة عدة مؤشرات والتي تنذر باحتمالية إفلاس الشركة نذكر منها:

◀ اعتماد الشركة على الاقتراض وتدهور الأصول المتداولة ونسب السيولة.

◀ الارتفاع المستمر في حجم الديون وإعادة جدولتها.

◀ تدني الربحية وتدهورها لفترات متتالية وعدم قدرة الشركة على المنافسة.

مما جعل من هذه المرحلة كنقطة حرجة في حياة الشركة، حينها تصبح محاولات الإدارة لمحاربة هذا العسر الكلي والمحقق غير مجدية.

5. مرحلة إعلان الإفلاس:

في هذه المرحلة لا تستطيع الشركة دفع ديونها حيث يتم فيها التنازل عن أصولها والقيام بالإجراءات القانونية لحماية حقوق الدائنين، وهي المرحلة النهائية التي تؤدي إلى زوال الشكل القانوني للشركة أي إعلان إفلاسها والقيام بتصفيتها.

رابعاً: أنواع الفشل المالي

يمكننا تقسيم الفشل المالي إلى ثلاث أنواع هما:

1. **الفشل الاقتصادي:** أي عدم قدرة الشركة على تحقيق عائد معقول على استثماراتها، أو عندما يكون صافي رأس المال سالب وذلك عندما تكون القيمة الدفترية للمطلوبات من الشركة أكثر من القيمة الدفترية لأصولها، وهذا يزيد على الأموال المستثمرة في المشروع، ويترتب عليه عجز العوائد التي حققتها الشركة عن تغطية كل التكاليف المستخدمة في العمليات المختلفة سواء الإنتاجية أو التسويقية أو غيرها.¹
2. **الفشل المالي أو الفشل القانوني:** هذا النوع من الفشل قد يتخذ اتجاهين، فالأول يتمثل في حالة عدم كفاية السيولة، ويقصد به عدم قدرة الشركة على سداد الديون والفوائد المستحقة الدفع، وهو ما قد يحدث حتى لو كانت قيمة الأصول تزيد عن قيمة الخصوم، أما الاتجاه الثاني فهو يتجه إلى العسر المالي.
3. **الفشل الإداري:** هو عدم كفاية الجهاز الإداري للشركة، بما يؤدي إلى تحقيق نتائج أعمال سلبية تساهم في تدهور نشاط الشركة وأرباحها. وبالتالي يكون لها الأثر السلبي على قيم أسهمها، حيث يتضمن ضعف كفاءة الإدارة بصفة رئيسية فشلها في تقدير ما قد يحدث في المستقبل، ومن ثم عدم القدرة على التكيف والموائمة مع البيئة الخارجية، وتعديل لخطتها لما يطرأ من أحداث غير متوقعة.²

¹ محمد صال وآخرون، التحليل المالي لمشروعات الأعمال، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008، ص20

² سليم عماري، مرجع سبق ذكره، ص46

المطلب الثاني: ماهية التنبؤ بالفشل المالي

أصبح التنبؤ بالفشل المالي يحتل أهمية كبيرة في مجال الإدارة المالية بصورة خاصة لما يترتب على فشل المؤسسات من أضرار كبيرة للأطراف ذات المصلحة بأداء المؤسسة، ويحقق التنبؤ بالفشل العديد من المزايا الإيجابية لمن يتوقعه في الوقت المناسب، حيث يسمح باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الفشل المالي في مراحله المبكرة وتجنب بذلك الوصول إلى الإفلاس والتصفية.

أولاً: مفهوم التنبؤ المالي

من خلال ما سبق يمكن التطرق إلى العديد من مفاهيم من شأنها أن توضح معنى التنبؤ بالفشل المالي، ولإزالة هذا الغموض تذكر مجموعة من التعاريف كما يلي:

يعرف التنبؤ بالفشل المالي على أنه محاولة عقلانية لتقدير المتغيرات المستقبلية المحتملة لظاهرة معينة من خلال معرفة التغيرات السلوكية وغير السلوكية.¹

ويعرف أيضاً بأنه الدراسات المتعلقة بالمستقبل سواء احتوت هذه الدراسات على تقديرات تعتمد على الأسلوب الشخصي أم انتهجت المنهج التخطيطي بإتباع أساليب علمية منظمة وشاملة، أم استخدمت هذه الدراسات أساليب رياضية وإحصائية لقياس العلاقات الدالية بين المتغيرات للوصول إلى معدلات التغير بينها. يقصد به مجموعة الإجراءات والطرق الذاتية والموضوعية لغرض التوقع بالأحداث المستقبلية المحتملة، ومعرفة النتائج التي ستتحقق سواء كانت إيجابية أم سلبية، وبذلك يمكن أن يكون للتنبؤ الدور الكبير من خلال مساعدته في توفير النتائج الضرورية والتي على أساسها تتم عملية التقييم، واتخاذ القرارات الملائم بالشكل الذي يقلل من إمكانية تحقق الانحرافات بين ما هو فعلي وما هو متوقع.²

هي عبارة عن التنبؤ بوضعية المؤسسة مستقبلاً من خلال قوائمها المالية ومعرفة مدى إمكانية استمراريتها والأخطار المحتملة التي تواجهها.

هو عملية حسابية لتقدير التغيرات المستقبلية المحتملة التي يمكن الحصول عليها من خلال القوائم المالية المنشورة للتوصل إلى تنبؤات دقيقة عن المخاطر.³

مجموعة التقديرات والقياسات التي يضعها الفرد أو المؤسسة والمتعلقة بالأحداث والظروف المستقبلية، بهدف الإعداد لمواجهة الظروف والتي تتوقعها وذلك عن طريق الخطط والسياسات اللازمة للتعامل مع هذه الظروف.

¹ أبو الفتوح على فضالة، إستراتيجية القوائم المالية، دار الفجر للنشر، القاهرة، مصر، 1996، ص43.

² هاشم أحمد الرفاعي، التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام نموذج ألتمان، رسالة ماجستير في المحاسبة، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2017، ص24.

³ عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل إتخاذ القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص167.

ثانيا: أهمية التنبؤ المالي:

يمكن إبراز أهمية التنبؤ بالفشل المالي في النقاط التالية كما يلي:

1. التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة يعد من الأمور المفيدة للمستثمرين والدائنين المحتملين، فعندما تتعرض المؤسسة للفشل فإن الدائنين سيخسرون أصل القرض والفوائد المستحقة، أما المستثمرون في الأسهم العادية سيتعرضون لانخفاض في قيمة أسهمهم، علاوة على ذلك فإن الفشل أو الإفلاس يعرض المؤسسة لمقدار كبير من التكاليف القانونية.¹
2. يساهم في تحقيق نوع من الرقابة المسبقة التي تكشف الأخطاء قبل وقوعها حتى يتسنى اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.²
3. يوضح مسبقاً للإدارة ما ستكون عليه ربحية المؤسسة، ومركزها المالي في المستقبل. يمثل التنبؤ بالفشل المالي أهمية كبيرة للجهات التالية:³
 - أ. بالنسبة للإدارة: التعرف على مظاهر ومؤشرات الفشل والتعامل مع أسبابها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لإنقاذ المنشأة في الوقت المناسب والملائم.
 - ب. بالنسبة للمقرضين: تقدير نجاح المنشآت التي يقومون بإقراضها والاطمئنان على سلامة استرداد أموالهم الممنوحة أو المتوقع منحها.
 - ج. بالنسبة للمستثمرين: يهتم المستثمرون بالتنبؤ بالفشل المالي بهدف اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المختلفة، والمفاضلة بين البدائل المتوفرة وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية.
 - د. بالنسبة للبنوك: تهتم البنوك بالتنبؤ بالفشل المالي لما يترتب عليه من آثار في كل من قروضها القائمة وقيد الدراسة وأسعارها وشروطها، وإمكانية التنسيق مع المقترضين لمعالجة المشاكل القائمة.
 - هـ. بالنسبة للمدققو الحسابات: يعود اهتمامهم إلى مسؤوليتهم الهائلة في تدقيق القوائم المالية لتلك المؤسسات، والذي ينعكس في دورهم فيها بما يتعلق بتقييم مدى ملائمة فرض استمرارية المؤسسة المستخدم في إعداد القوائم المالية.
 - و. بالنسبة للجهات الحكومية: لتتمكن من تأدية وظيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الاقتصاد حفاظاً على سلامته.
 - ز. بالنسبة للعاملين بالمؤسسة: بهدف إشعارهم بالأمن والرضى الوظيفي وتقييم نظام التقاعد ومنافع ما بعد الخدمة التي يمكن للمنشأة أن تقدمها لهم.

¹ الخموسي أحمد الحليوي وآخرون، مدى أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية للتنبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية العامة في ليبيا، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 15، العدد 01، ليبيا، 2015، ص 181.

² منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 198.

³ عصام صالح محمد، تحليل بقاء المنشآت دالة التنبؤ بالفشل المالي دواصة تطبيقية - مجلة كلية الرافدين، العدد 04، بغداد، العراق، 2000، ص 178.

ثالثاً: شروط التنبؤ بالفشل المالي:

تتميز العديد من المؤسسات بالنجاح في إعدادها للقوائم المالية المتوقعة ومدى فاعليتها كأداة للتنبؤ بمستقبلها، على أن تتوفر فيها مجموعة من الشروط أهمها:¹

1. أن تقسم البيانات الفعلية المعتمدة أساساً لإعداد القوائم المالية بالموضوعية والشمول.
2. أن تكون الافتراضات التي تبنى عليها التوقعات المستقبلية معقولة تراعي ظروف المنشأة الداخلية وكذلك البيئة المحيطة بها.
3. أن تتسم النماذج والأساليب المتبعة في التنبؤ بالموضوعية والشمول، بمعنى أن يتم بناء تلك النماذج وفق منهج علمي يراعي جميع المتغيرات المؤثرة في النشاط محل التنبؤ.
4. أن يكون طول الفترة الزمنية معقولا، وتزداد دقة التنبؤات كلما قصرت فترة التنبؤ والعكس صحيح.
5. وجوب مراعاة الآثار التي تنعكس على التنبؤات بفعل التقلبات التي تحدث على الظواهر والمتغيرات التي يشملها نموذج التنبؤ.

رابعاً: محددات التنبؤ بالفشل المالي

يعتمد التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات على مجموعة من المحددات وهي:²

1. محددات تتعلق بالظروف المحيطة:

- أ. تتأثر عملية التنبؤ بالسلوك الاقتصادي المستقبلي العام المحيط بالمؤسسة والذي يصعب التحكم به ومعرفته، ومن أمثلة السلوك الاقتصادي العام حالة الحروب أو الكوارث الطبيعية أو الاقتصادية.
- ب. كون علم المحاسبة من العلوم الإنسانية فإن عملية التنبؤ تتأثر بالسلوك الإنساني أكثر من تأثرها بالعلوم الطبيعية المحيطة.

2. محددات تتعلق بالنماذج والأساليب الإحصائية:

- أ. تتأثر عملية التنبؤ المالي بالبيانات المستخدمة وطبيعتها، فقد تكون هذه البيانات موسمية وبالتالي لا تعكس الصورة الحقيقية عن المشروع والتي تؤثر بدورها على نتائج التنبؤات في المستقبل.
- ب. استخدام بعض الأساليب أو النماذج الإحصائية التي لا تتناسب مع البيانات المتوقعة والتي يتم استخدامها في عملية التنبؤ.

3. محددات تتعلق بالمؤسسة وطبيعة نشاطها:

- أ. اختبار فترات للقيام بعملية التنبؤ لا تتناسب مع دورة الإنتاج والعمليات في المؤسسة، حيث أن التنبؤات قصيرة الأجل غير مناسبة في الأنشطة ذات دورة الإنتاج الطويلة.

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الإئتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص294.

² الطويل أكرم عمار، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين 2008، ص12.

ب. تتوقف عملية التنبؤ على طبيعة ومدة نشاط المؤسسة، فالمؤسسة التي مدة نشاطها سنة تكون أكثر ملائمة من المؤسسات التي تكون مدة نشاطها أكثر من سنة.

ج. تلعب خبرة المؤسسة في عملية التنبؤ دورا هاما وحيويا في صحة ودقة عمليات التنبؤ التي تقوم بها، فكلما كان للشركة خبرة في التنبؤ كانت النتائج أكثر دقة والعكس صحيح.

خامسا: أنواع التنبؤ بالفشل المالي:

ينقسم التنبؤ المالي حسب عدة معايير إلى مجموعة من الأنواع نذكرها فيما يلي:¹

1. حسب الغرض من عملية التنبؤ ويعتمد هذا النوع على الغرض الأساسي من المالية.

التنبؤ على أساس المقدرة على التوقع بناء على ما حدث فعلا: وتعني التنبؤ بحدث وقع فعلا بحيث يكون للمتنبئ القدرة على وضع ملاحظات مهمة عن هذا الحدث فضلا عن قدرته على اختيار أهم هذه الأحداث التي حدثت بالنسبة لنشاط المؤسسة.

2. حسب القائم بعملية التنبؤ وبدورها تنقسم إلى نوعان هما:

أ. التنبؤ بمعرفة الإدارة: ويتم فيه التنبؤ لأجل التعرف على مؤشرات الفشل المالي والتعامل مع أسبابه ومعالجته.

ب. التنبؤ بمعرفة المحللين الماليين: ويهدف هذا النوع إلى إفادة مستخدمي القوائم المالية الذين يرغبون في الاستثمار أو منح الائتمان.

3. حسب طبيعة عملية التنبؤ وينقسم هذا المعيار إلى خمسة أنواع وهي:

أ. تنبؤات تاريخية بحثية: ويعتمد هذا النوع على ما حدث في الماضي سيحدث في المستقبل.

ب. تنبؤات اتجاهية: ويفترض هذا النوع على أن سلوك الظاهرة متجه نحو الصعود أو الهبوط أو سوف يستمر في الاتجاه نفسه دون تغير.

ج. تنبؤات اقترانية: وتقوم على أساس الاعتماد على إحصائيات رسمية تصدر من جهة رسمية وإيجاد رقم قياسي مناسب يوجد بينها وبين نشاط المؤسسة.

د. تنبؤات المقارنة بالمثل: وتعتمد على مقارنة نقطة بنقطة من الظاهرة بالنقاط المماثلة لها من الظاهرة الأخرى بهدف شرح هذه الظاهرة.

هـ. تنبؤات دورية: وتعتمد على البيانات التاريخية الموسمية.

4. حسب العلاقة بين عناصر القوائم المالية وتنقسم إلى معياران هما:

¹ محمد عباس وآخرون، نموذج مقترح للتنبؤ بالتعثر المالي، مجلة الإدارة والاقتصاد، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 38، العدد 103، بغداد، العراق، 2015، ص240.

أ. التنبؤ المالي الساكن: يستند إلى فرضيات ثبات العلاقة بين عناصر القوائم المالية من مدة زمنية إلى مدة زمنية أخرى.

ب. التنبؤ المالي الديناميكي: يقوم على أساس الأخذ في الحسبان كافة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة بالنشاط، وما يترتب على ذلك من آثار مع نتائج النشاط في المدة المستقبلية.

المطلب الثالث: طرق وأساليب التنبؤ بالفشل المالي

توجد عدة طرق للتنبؤ بالفشل المالي بعضها يعتمد على النماذج الكمية وبعضها الآخر يعتمد على النماذج النوعية، نوجزها فيما يلي:¹

أولاً: النماذج الكمية

تهتم النماذج الكمية للتنبؤ المالي بالمعلومات التي يمكن قياسها كمياً خلال عدد من الفترات وإيجاد العلاقة بين المتغيرات المختلفة ويمكن تقسيم النماذج الكمية إلى:

1. السلاسل الزمنية:

يقصد بالسلسلة الزمنية بأنها مجموعة من القيم (الملاحظات) التي تأخذ ظاهرة معينة في فترات زمنية غالباً ما تكون متساوية ومتتالية، والعلاقة الدالية التي تأخذ شكل السلاسل الزمنية عادة ما تتضمن متغيرين أحدهما يمثل الزمن (المتغير المستقل) والثاني يمثل الظاهرة (المتغير التابع).

- أ. يهدف لمعرفة التغيرات التي تطرأ على الظاهرة خلال سلسلة زمنية للإجراء التنبؤات لهذه الظاهرة؛
- ب. يستخدم في التنبؤات قصيرة الأجل لكون أسلوب الحصول عليها بسيطاً؛
- ج. تتناول الظاهرة بشكلها العام دون الخوض في تفاصيل العوامل المؤثرة في تكوين الظاهرة؛
- د. يعتمد النموذج على تجميع البيانات التاريخية خلال سلسلة زمنية معينة بهدف التنبؤ بالفترة المقبلة.

2. تحليل الانحدار:

يعرف بأنه تحليل العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، يتميز بأنه يتسع ليشمل كافة المتغيرات المؤثرة في الظاهرة المدروسة، ويعتبر من أكثر الأساليب التنبؤية وأفضلها خاصة عند استخدام التنبؤات طويلة الأجل.

3. تحليل التعادل:

يعتبر تحليل التعادل أحد الأدوات التحليلية التي تستخدمها الإدارة في فهم واستيعاب العلاقة بين التكلفة، الحجم والربح نتيجة تفاعلها على مقدار الأرباح المحققة.

¹ محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية (دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية)، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص ص 68-69.

4. المؤشرات المالية:

تعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق شيوعاً، لأنها توفر مؤشرات مالية يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسات وتقييم كفاءة الإدارة، إضافة إلى أنها من المؤشرات الهامة التي يستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بحالات العجز المالي للمؤسسات، وتقوم هذه الطريقة على أساس أن ما حصل في الماضي يحدث في المستقبل على أنه يمكن الحذف من أو الإضافة إليه.

ثانياً: النماذج النوعية

يعتمد هذا النوع من النماذج على آراء المتخصصين وذوي الخبرة من متخذي القرارات واستقاء آرائهم في التنبؤ بالأحداث والقيم والعمليات المستقبلية استناداً إلى تلك الخبرات وعادة ما يتم اللجوء إلى هذه النماذج عند تعذر الحصول على بيانات تاريخية أو عدم الثقة بالبيانات التاريخية الموجودة فعلاً، وتتمثل هذه النماذج في:¹

1. تحليل التغير والاتجاه:

يتم بواسطة هذا الاتجاه تحديد الأهمية النسبية لمساهمة المحاسبة بالتحليل الأفقي والعمودي للميزانية العمومية وكشف الدخل، حيث يعتبر هذا النوع من الخطوات التقليدية من خلال إسهامه في تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح والتنبؤ بأحد العناصر بمعلومة الآخر.

2. تحليل كشف مصادر الأموال واستخداماتها:

يتم من خلاله قياس نوعية التغير في رأس المال العامل وغيرها من فقرات الأصول، الخصوم، حق الملكية، بهدف إبراز نوعية مختلف المصادر التي ساهمت في تغطية أنشطة الشركة حيث تعد هذه الكشف بغرض تحديد قنوات استخدام أموال الشركة ومصادرها التي ساهمت بتغطية تلك الاستخدامات خلال فترة زمنية محددة.

3. تحليل التغير في التدفقات النقدية:

يهدف هذا النوع من التحليل إلى توضيح مدى كفاية التدفقات النقدية ونوعيتها لتغطية التزامات المؤسسة من جانب، ومدى قدرة الإدارة على تحقيق التزامن الأمثل في هذه التدفقات من جانب آخر حيث يمكن المحلل المالي أو غيره من المستفيدين من الوقوف على التطورات الحاصلة بالسياسات المالية، وتقييم التطور أو التراجع الحاصل في أهدافها بالإضافة إلى تشخيص السياسات غير الناجعة.

¹ عبد المالك بن عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء (دراسة حالة شركة إسمنت السعودية للفترة الممتدة 2006-2010)، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص ص 47-48.

المبحث الثالث: عرض بعض النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي

لقد زاد اهتمام الباحثون على إجراء دراسات هادفة إلى تحديد المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها في التنبؤ باحتمالات الفشل المالي نظرا لتزايد حالات الإفلاس وتعثّر المؤسسات وإلحاق ضرر كبير بالمساهمين والمقرضين، ولقد ظهرت العديد من النماذج التي تستخدم كإنذار مبكر للكشف عن الفشل المالي قبل حدوثه بفترة زمنية مناسبة، وفيما يلي استعراض لبعض هذه النماذج أهمها.

المطلب الأول: التعريف بالنماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي

سنحاول في هذا المطلب التعريف ببعض النماذج الكمية المعتمدة في التنبؤ بالفشل المالي

أولاً: نموذج (Beaver 1966):

يعتبر بيفر صاحب فكرة إمكانية صياغة نموذج لقياس فشل الشركات، سمي النموذج بإسمه حيث قام بتحديد هذا النموذج بناء على دراسة تمت عام 1966، اعتمد على عينة من 79 شركة فشلت خلال الفترة (1954-1964)، فضلاً عن 79 شركة ناجحة ومماثلة للشركات الفاشلة في حجم الأصول ونوع الصناعة، وكان معيار الفشل الذي استعمله Beaver إما إفلاس الشركة، أو عدم قدرتها على تسديد ديونها، أو تخلفها عن دفع أرباح أسهمها الممتازة.¹

لجأ Beaver إلى استخدام وانتقاء نسب مالية مميزة للأداء سميت بالنسب المالية المركبة، وكان عنوان دراسة Beaver "التحليل المالي كمؤشرات للفشل"، وقد درس 30 نسبة مالية اختار منها (6) نسب اعتبرها قادرة بدقة على التنبؤ بالفشل واحتمالات الإفلاس²، واعتمد في صياغة نموذجها على النسب التالية:³

- ◀ نسبة التدفق النقدي / مجموع الديون.
- ◀ نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة / مجموع الموجودات.
- ◀ نسبة المديونية / مجموع الموجودات.
- ◀ نسبة صافي رأس المال العامل / مجموع الموجودات
- ◀ نسبة التداول.
- ◀ نسبة التداول السريعة.

¹ رضوان العمار وآخرون، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد 05، اللاذقية، سوريا، 2015، ص136.

² عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثّر (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة)، منكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص69.

³ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص293.

توصل باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، إلى انتقاء ثلاث نسب مالية وضعها بالصيغة التالية في شكل معادلة تحتوي على متغير التابع والمتغيرات المستقلة كما يلي:

$$Z = 1.3 X_1 + 2.4 X_2 - 0.98 X_3 - 6.787$$

حيث يمثل الجدول التالي النسب المالية والوزن النسبي لنموذج بيفر:

الجدول رقم (01-05): النسب المالية والوزن النسبي لنموذج Beaver

المتغيرات	النسب المالية	الوزن النسبي
X_1	التدفق النقدي / مجموع الأصول	1.3
X_2	صافي الربح / مجموع الأصول	2.4
X_3	مجموع الديون / مجموع الأصول	-0.98

المصدر: محمد البشير بن عمر، التنبؤ بالفشل المالي للشركات باستخدام نماذج (Kida, Altman, Beaver)، مجلة

اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، 2022، ص 349.

ثانيا: نموذج شيرود 1987 Sherrod:

تم تقديم هذا النموذج من طرف الباحث Sherrord في عام 1987، ميزة هذا النموذج تتمثل في أن مصممه أوجد نوعا من العلاقة بين درجة مخاطرة القرض من جهة وتحديد نوعيته من جهة أخرى، وذلك كأساس لتسعير القرض ومن ثم تقييم نوعية أو جودة محفظة القروض في البنك جميعها كوحدة، يمتاز النموذج باستخدامه كأداة لتقييم مخاطر الائتمان عند منح القروض المصرفية في البنك، إضافة إلى دوره في التنبؤ بإمكانية استمرارية المؤسسة في مزاولة نشاطها الاقتصادي، ويعتمد النموذج على (06) مؤشرات مالية مستقلة بالإضافة إلى الأوزان النسبية التي أعطيت لهذه المتغيرات¹، وتكتب معادلة النموذج وفق الصيغة التالية:

$$Z = 17 X_1 + 9 X_2 + 3.5 X_3 + 20 X_4 + 1.2 X_5 + 0.1 X_6$$

الجدول التالي يوضح مجموعة النسب المالية والوزن النسبي للنموذج:

¹ مصطفى طويطي، دور التحليل النوعي في التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية (حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليايس-سيدي بلعباس، الجزائر، 2014/2013، ص 69.

الجدول رقم (01-06): النسب المالية والوزن النسبي لنموذج Sherrod

المتغيرات	النسب المالية	الوزن النسبي
X_1	صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول	17
X_2	الأصول النقدية / إجمالي الأصول سيولة	9
X_3	حقوق المساهمين / إجمالي الأصول رفع	3.5
X_4	صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول ربحية	20
X_5	إجمالي الأصول / إجمالي المطلوبات رفع	1.2
X_6	حقوق المساهمين / الأصول الثابتة رفع	0.1

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على

عبد النور جعفر، كمال بن موسى، توظيف مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي بالمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر خلال فترة 2013-2016، بتطبيق نموذج Altman، Kida، Sherrod، مجلة المدير، العدد 07، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2018، ص115.

وبناء على قيمة (Z) يتم تصنيف الشركات إلى خمس فئات حسب قدرتها على الاستمرارية وهذه موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01-07): تصنيف المؤسسات حسب نموذج Sherrod

الفئات	درجة المخاطر	قيمة Z الفاصلة
الأولى	لا توجد مخاطر	$Z \leq 25$
الثانية	قليلة المخاطرة	$20 \leq Z \leq 25$
الثالثة	متوسطة المخاطرة	$20 \leq Z \leq 5$
الرابعة	عالية المخاطرة	$-5 \leq Z \leq 5$
الخامسة	عالية المخاطرة جدا	$Z < -5$

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على

حنان رزاق سالم، استخدام نموذج KIDA و SHERROD للتنبؤ بالفشل المالي لتفادي الوقوع في الإفلاس دراسة حالة مجمع صيدال للفترة 2011-2018، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2020، ص27.

ثالثا: نموذج G.Springate :

قام الباحث الكندي Gordan Springate بتطوير نموذج للتنبؤ بمخاطر إفلاس الشركات العاملة في السوق الكندي، حيث اتبع نفس الإجراءات التي اعتمدها ألتمان في تقدير نموذجيه مستخدما التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات Multivariate analysis للمفاضلة ما بين المؤشرات المالية المكونة للنموذج، اعتمد على عينة من 40 شركة نصفها مفلسة وأخرى ناجحة، حيث تم تحليل 19 نسبة مالية ليتوصل إلى صيغة نموذج يتكون من أربعة نسب مالية فقط يمكن من خلالها التنبؤ بخطر الإفلاس، فحصل على النتائج التالية:¹

$$Z = 1.03 X_1 + 3.07 X_2 + 0.66 X_3 + 0.4 X_4$$

الجدول التالي يوضح مجموعة النسب المالية والوزن النسبي للنموذج:

الجدول رقم (01-08): النسب المالية والوزن النسبي لنموذج Springate

المتغيرات	النسب المالية	الوزن النسبي
X ₁	رأس المال العامل / مجموع الأصول	1.03
X ₂	الربح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول	3.07
X ₃	صافي الربح قبل الضرائب / الخصوم المتداولة	0.66
X ₄	المبيعات / مجموع الأصول	0.4

المصدر: أثير عباس عبادي، رياض مزهر عبد الله، اختبار مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذجي

Sherrod, Springate: دراسة تطبيقية في مصرف بغداد، مجلة المنصور، العدد 36، 2022، ص 28

كلما ارتفعت قيمة Z من 0.862 فإنها تشير إلى سلامة المركز المالي للشركة، أما إذا كانت قيمة Z أقل من 0.862 فإن الشركة تصنف على أنها مهددة بخطر الإفلاس.

رابعا: نموذج TaffleR & Tisshow 1977:

تم تصميم هذا النموذج في المملكة المتحدة هدف إلى تطوير نموذج رياضي قادر على التنبؤ بفشل المنشآت البريطانية، اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد للتفرقة بين 46 منشأة صناعية مستمرة في عملها، و 46 منشأة أخرى أعلنت إفلاسها أو تمت تصفيتها (المجموعتان متشابهتان من

¹ عوني محمد الصغير، زهواني رضا، التنبؤ بالفشل المالي من خلال دراسة الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2022، ص ص 484-485.

حيث الحجم والصناعة)، استخدم الباحثان ثنائي نسب مالية مختلفة في صياغة النموذج، تم اعتماد أربعة منها:

$$Z = 0.53 X_1 + 0.13 X_2 + 0.18 X_3 + 0.16 X_4$$

الجدول التالي يوضح مجموعة النسب المالية والوزن النسبي للنموذج:

الجدول رقم (01-09): النسب المالية والوزن النسبي لنموذج Taffler & Tisshow

المتغيرات	النسب المالية	الوزن النسبي
X_1	الأرباح قبل الضرائب / الموجودات المتداولة	0.53
X_2	الأصول المتداولة / مجموع المطلوبات	0.13
X_3	المطلوبات المتداولة / مجموع الأصول	0.18
X_4	قدرة التمويل الذاتي = (الأصول السائلة - المطلوبات المتداولة) / المصروفات التشغيلية اليومية	0.16

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على

فهيم مصطفى الشيخ، التحليل المالي، SME Financial Inc، رام الله، فلسطين، 2008، ص 87.

وقد تم تصنيف المنشآت إلى فئتين تبعاً لقدرتها على الاستمرار:

◀ فئة المنشآت الناجحة أو القادرة على الاستمرار، عندما تكون قيمة (Z) 0.3 أو أكبر.

◀ فئة المنشآت المهددة بخطر الإفلاس، عندما تكون قيمة (Z) 0.2 أو أقل.

وقد أثبت هذا النموذج قدرة عالية للتنبؤ بحوادث الإفلاس وصلت إلى 99% قبل سنة من حدوث واقعة الإفلاس.¹

خامساً: نموذج شيراتا Shirata 2002:

قامت Shirata في عام 2002 بتطوير نموذجها للتنبؤ بنجاح أو فشل الشركات، وذلك اعتماداً على عينة دراسة كبيرة الحجم من المؤسسات اليابانية مكونة من (10457) مؤسسة مفلسة و (30421) مؤسسة ناجحة، تناولت في دراستها 72 مؤشراً مالياً، أطلقت عليه SAF 2002، ووفق هذا النموذج فإن الشركات التي تكون قيمة النموذج لديها أكبر من (0.26) تعتبر معرضة للإفلاس، وقد فسر هذا النموذج 77.2% من حالات الإفلاس، والمعادلة التي تحدد هذا النموذج تكتب كالتالي:²

¹ رضوان العمار، مرجع سبق ذكره، ص 139.

² مصطفى طويطي، مرجع سبق ذكره، ص 57.

$$SAF = 0,0104 X_1 + 0,268 X_2 - 0,0661 X_3 - 0,0237 X_4 + 0,7077$$

حيث تمثل:

X_1 : الأرباح المحتجزة / مجموع الموجودات

X_2 : صافي الدخل قبل الضريبة / مجموع الموجودات

X_3 : معدل دوران المخزون

X_4 : مصروف الفائدة / المبيعات

المطلب الثاني: نموذج كيدا (kida)

يعتبر نموذج كيدا 1980 من النماذج الأساسية التي أثبتت فاعليتها في التنبؤ بالفشل المالي، والذي يأخذ الشكل الرياضي معتمداً في تكوينه على خمسة نسب تحليل مالي، حيث كان أول تطبيق له على عينة من الشركات مكونة من 40 شركة نصفها ناجحة والنصف الآخر فاشل مالياً، أجريت الدراسة على فترة زمنية قصيرة امتدت ما بين (1974-1975).¹

اعتمد النموذج على خمس متغيرات مستقلة من النسب المالية وفق معادلة الارتباط لتحديد قيمة المتغير التابع (Z)، بموجب المعادلة التالية:

$$Z = 1.042 X_1 + 0.42 X_2 + 0.461 X_3 + 0.463 X_4 + 0.271 X_5$$

يوضح الجدول التالي مجموعة النسب المالية والوزن النسبي للنموذج:

الجدول رقم (10-01): النسب المالية والوزن النسبي لنموذج kida

المتغيرات	النسب المالية	الوزن النسبي
X_1	صافي الدخل قبل الضرائب / مجموع الأصول	1.042
X_2	مجموع حقوق المساهمين / إجمالي الالتزامات	0.42

¹ عوني محمد الصغير، زهواني رضا، مرجع سبق ذكره، ص482.

0.461	الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة	X ₃
0.463	صافي المبيعات / مجموع الأصول	X ₄
0.271	النقدية / مجموع الأصول	X ₅

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على

سهام حسن المريمي، قياس القيمة التنبؤية لنموذج kida للتنبؤ بالفشل المالي لشركات التأمين العاملة في البيئة الليبية، المجلة الدولية للعلوم والتقنية، العدد 28، كلية الاقتصاد جامعة الزاوية، الزاوية، ليبيا، 2022، ص90.

فإذا كانت قيمة (Z) وفق هذا النموذج موجبة يكون المشروع في حالة أمان من الفشل المالي، أما إذا كانت سالبة فإنه يكون مهدداً بالفشل، كما وقد أثبت هذا النموذج قدرة عالية للتنبؤ بحدوث الإفلاس بنسبة وصلت إلى 90% قبل سنة من وقوعه.

المطلب الثالث: نموذج ألتمان (Altman)

ابتكر هذا النموذج الباحث الأمريكي من جامعة نيويورك، إدوارد ألتمان (Edward Altman)، عام 1967 وتم نشره في الدورية البحثية للجامعة عام 1968، وعلى مر السنين تم تحديث النموذج أكثر من مرة خلال سنوات 1968 و 1994 و 2002 و 2004 و 2010، وفي عام 2012 تم وضع صيغة نهائية له أطلق عليها اسمه "نموذج درجة ألتمان المعيارية" (Altman z-score model).

أولاً: نموذج ألتمان Altman للجيل الأول 1968

وضع Altman نموذجه للتنبؤ بالفشل المالي سنة 1968 ويعد من أول وأهم الأعمال التي حاولت تجاوز الطريقة التقليدية في التحليل، والتي استخدمها السابقون للتنبؤ بفشل المؤسسات معتمدين فيها على أساليب إحصائية بسيطة في تحليل النسب المالية، لاختيار نسبة مالية واحدة يعتقد بأنها الأفضل في التمييز بين المؤسسات الفاشلة والناجحة، استخدم في بناء هذا النموذج أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات (Multivariate Analysis)، حيث قام باختيار عينة مكونة من (66) مؤسسة صناعية قسمت إلى (33) مؤسسة فاشلة و (33) مؤسسة ناجحة مماثلة لها بالصناعة وحجم الأصول للفترة ما بين 1946-1965، اختبر في هذه العينة (22) نسبة مالية استخرجت من القوائم المالية للسنة الأولى قبل إفلاسها، توصل إلى انتقاء (05) نسب مالية، ووضعها بصيغة معادلة كما يلي:¹

$$Z = 1.2 X_1 + 1.4 X_2 + 3.3 X_3 + 0.6 X_4 + 0.999 X_5$$

¹ ضامن وهيبة، استخدام نموذج (Altman) المعدل للتنبؤ بالفشل المالي: دراسة تطبيقية على المؤسسات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 07، العدد 02، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2020، 216.

والجدول التالي يبين النسب التي يبنى عليها نموذج Altman:

الجدول رقم (01-11): النسب المالية والوزن النسبي لنموذج Altman الجيل الاول

المتغيرات	النسب المالية	الوزن النسبي
X ₁	رأس المال العامل / مجموع الأصول.	1.2
X ₂	الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول.	1.4
X ₃	الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول.	3.3
X ₄	القيمة السوقية لحقوق المساهمين / مجموع الخصوم.	0.6
X ₅	صافي المبيعات / مجموع الأصول	0.999

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على

محمد البشير بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص349.

وبحسب هذا النموذج فإن الشركات تصنف إلى ثلاث فئات من أجل قياس قدرتها على الاستمرارية وهي كالآتي:¹

- الفئة الأولى: الشركات الناجحة، وهي تلك الشركات التي تكون قيمة (Z) فيها 2.99 وأكثر.
- الفئة الثانية: الشركات التي يصعب التنبؤ بوضعها (أمرها غير محسوم)، وهي تلك الشركات التي تكون قيمة (Z) فيها بين 1.81 و 2.99 ولا بد من إجراء دراسات تفصيلية لتقرير وضعها.
- الفئة الثالثة: الشركات الفاشلة، وهي تلك الشركات التي تكون قيمة (Z) فيها أقل من 1.81.

ثانيا: نموذج التمان Altman للجيل الثاني 1977

خضع نموذج Altman 1968 إلى الكثير من الدراسات التطبيقية وفي المقابل وجهت له بعض الانتقادات، والتي من أهمها:

1. يطبق هذا النموذج على المؤسسات العاملة في قطاع الصناعة فقط؛
2. عدم إمكانية تطبيق هذا النموذج على المؤسسات غير مدرجة في السوق المالي لصعوبة قياس القيمة السوقية لحقوق المساهمين؛

¹ غسان سعيد باجليدة، مريم أبو بكر العوبثاني، استخدام نموذج ألتمان في التنبؤ بالفشل المالي في القطاع الصناعي السعودي، مجلة الريان للعلوم الإنسانية والتطبيقية، حضر موت، المجلد 03، العدد 01، جامعة الريان، حضرموت، اليمن، 2020، ص222.

3. يعطي النموذج أهمية كبيرة لنسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول وهذه النسبة تختلف أهميتها باختلاف طبيعة الصناعات.

نتيجة هذه الانتقادات قام Altman بتطوير النموذج، حيث استبدل المؤشر الرابع X_4 والذي يمثل نسبة القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى إجمالي الديون بمتغير جديد يقيس نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الديون، ونتج عن ذلك احتساب أوزان جديدة للنسب المالية المستخدمة في النموذج السابق، والنموذج الجديد يمكن حسابه كالتالي:¹

$$Z = 0.717 X_1 + 0.847 X_2 + 3.107 X_3 + 0.420 X_4 + 0.998 X_5$$

حيث يمكن تحديد النسب المالية والأوزان النسبية حسب النموذج المعدل للجيل الثاني في الجدول التالي:

الجدول رقم (01-12): النسب المالية والوزن النسبي لنموذج Altman الجيل الثاني

المتغيرات	النسب المالية	الوزن النسبي
X_1	رأس المال العامل / مجموع الأصول الملموسة	0.717
X_2	الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول الملموسة	0.847
X_3	الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع لأصول الملموسة	3.107
X_4	القيمة الدفترية لحقوق المساهمين / مجموع الخصوم	0.420
X_5	صافي المبيعات / مجموع لأصول الملموسة	0.998

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على

فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 85.

بموجب هذا النموذج يمكن تصنيف إلى ثلاث فئات وفقا لقدرتها على الاستمرار، وهذه الفئات هي:

- الفئة الأولى: إذا كانت $Z \geq 2.9$ ، فإن الشركة مستمرة وغير معرضة لمخاطر الإفلاس.
- الفئة الثانية: إذا كانت $1.23 < Z < 2.9$ ، فإن النموذج لا يستطيع الحكم بدقة على احتمالية إفلاس الشركة أو عدم إفلاسها أي أنها تقع في المنطقة الرمادية.
- الفئة الثالثة: إذا كانت $Z \leq 1.23$ ، فإن الشركة معرضة لمخاطر الإفلاس.²

¹ ضامن وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 217.

² عمر شريقي، التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة بين مسؤولية المدقق والإدارة في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 570 المنشأة المستمرة والتشريع الجزائري، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد 19، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016، ص 225.

ثالثاً: نموذج التمان Altman للجيل الثالث 1995

قام الباحث عام 1995 بتطوير النموذج السابق إلى نموذج جديد يتلائم مع مختلف أنواع الشركات وخاصة في تحديد مؤشرات النسب المالية، ويمكن القول على أن النماذج المناسبة الأوضاع تلك المؤسسات قد تختلف عن المؤسسات غير الصناعية، وبالفعل سجل نموذج أرصدة مختلفة لبعض المؤسسات الخاصة والمؤسسات غير الصناعية¹، مما دفع الباحثين (Altman, Hartzell, Peck) إلى تبني نموذج (Zeta) الخاص بالشركات غير الصناعية، وقد صمما النموذج الجديد بعد حذف معدل دوران الأصول للتقليل من الأثر الصناعي المحتمل، حيث أن معدل دوران الأصول في الشركات غير الصناعية أعلى منه في الشركات الصناعية ذات الكثافة الرأسمالية، ليتم الحصول على الصيغة التالية للنموذج:²

$$Z = 6.56 X_1 + 3.26 X_2 + 6.72 X_3 + 1.05 X_4$$

حيث يمثل الجدول التالي النسب المالية والوزن النسبي لنموذج ألتمان 1995:

الجدول رقم (01-13): النسب المالية والوزن النسبي لنموذج Altman الجيل الثالث

المتغيرات	النسب المالية	الوزن النسبي
X_1	صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول	6.56
X_2	الأرباح المحتجزة المتراكمة / مجموع الأصول	3.26
X_3	الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول	6.72
X_4	القيمة الدفترية للدين / مجموع الخصوم	1.05

المصدر: محمد البشير بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص350

بموجب هذا النموذج يمكن تصنيف إلى ثلاث فئات وفقاً لقدرتها على الاستمرار، وهذه الفئات هي:

- الفئة الأولى: إذا كانت $Z \geq 2.6$ ، فإن المؤسسات ناجحة وغير معرضة لخطر الإفلاس.
- الفئة الثانية: إذا كانت $1.21 < Z < 2.6$ ، فإن الفشل غير محدد - المؤسسات الفاشلة يصعب تحديد وضعيتها.
- الفئة الثالثة: إذا كانت $Z \leq 1.21$ ، فإن المؤسسات معرضة لمخاطر الإفلاس.

¹ محمد البشير بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص 343.

² مصطفى طويطي، مرجع سبق ذكره، ص53.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن عملية التنبؤ بالوضع المالية للمؤسسة، يمكن أن تحقق لها حالة الاستقرار المالي وذلك باتباع مجموعة من الأساليب وكذا الدراسة المسبقة لمظاهر العجز وهذا لتدارك أسبابه.

حيث حاولنا التعرف على ظاهرة الفشل المالي وأسبابه ومراحله، ثم تطرقنا لمفهوم التنبؤ المالي وأهميته، وكان التركيز على أهم الطرق والأساليب التي تقوم بالتنبؤ بالفشل المالي والمتمثلة في مختلف النماذج التي توصل لها الباحثون مثل نموذج ألتمان، نموذج بيفر وغيرها، إذ أن هذه النماذج تبنى بالاعتماد النسب المالية، يذكر أن هذه الأخيرة تلعب دورا هاما وكبير في التحليل المالي وإعطاء صورة عن الوضع المالية والمستقبلية للمؤسسة، ومن أنواعها نسب السيولة، والنشاط والربحية والمديونية.

الفصل الثاني: دراسة حالة

القرض الشعبي الجزائري

CPA من الفترة

(2020-2016)

تمهيد:

تجسيدا للمفاهيم النظرية التي تطرقنا إليها في الفصل السابق، اخترنا القيام بتربص في أحد البنوك الجزائرية وهو بنك القرض الشعبي الجزائري، وذلك حتى يتسنى لنا معرفة الوضعية المالية من خلال النسب المالية وتطبيق النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي وتجسيدها في الواقع التطبيقي.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث، تطرقنا في الأول منه الى تقديم عام حول البنك وهيكله التنظيمي، والمبحث الثاني تناولنا فيه دراسة الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، اما المبحث الثالث فكان تطبيق النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي للقرض الشعبي الجزائري.

المبحث الاول: تقديم القرض الشعبي الجزائري

يمكن تقديم القرض الشعبي الجزائري CPA والذي يعتبر واحد من أهم البنوك التجارية في الجزائر بسبب تنوع الخدمات المصرفية التي يقدمها، وسوف نتطرق إلى نشأته وبعض العموميات المتعلقة به ومختلف الوظائف التي يقوم بها.

المطلب الاول: تعريف ونشأة القرض الشعبي الجزائري

سيتم التطرق في هذا المطلب الى تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري وذلك من خلال عرض تعريف، نشأة البنك ومن ثم التعرض لأهداف القرض الشعبي الجزائري إضافة إلى عرض لهيكلة التنظيمي.

اولا: تعريف القرض الشعبي الجزائري

يعتبر القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية، شركة ذات رأسمال يقدر بـ 4800000000 دج، ويعتبر بنك ودائع حيث يقوم بتقديم كل أشكال القروض لمختلف القطاعات.

إن القرض الشعبي الجزائري يخضع للتشريع البنكي والتجاري، ويعتبر بنكا عاما وشاملا مع الغير، ويتخذ مقرا له في نهج عميروش بالجزائر العاصمة، وله فروع وكالات ومكاتب تحقيق نشاطاته المختلفة، يضم القرض الشعبي الجزائري 121 وكالة تشرف عليها 15 مجموعة استغلال، ويبلغ عدد الموظفين 4515 فردا من بينهم 1259 حاصلين على شهادات جامعية ومن مدارس كبرى.

ثانيا: نشأة القرض الشعبي الجزائري

تأسس القرض الشعبي الجزائري بمقتضى مرسوم الصادر في 1967/05/14، وهو ثاني بنك تجاري من حيث التأسيس في الجزائر بعد الاستقلال، على أنقاض القرض الشعبي للجزائر، وهران، عنابة، قسنطينة، والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي.

أنشأ بمرسوم رقم 366/66 الصادر بتاريخ 1966-11-26 برأس مال بلغ 15 مليون دج، حيث ورث النشاطات المصرفية التي كانت تديرها البنوك الشعبية والمتمثلة في:

- البنك الشعبي التجاري والصناعي للجزائر (BPCIA)
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لعنابة (BPCIAN)
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران (BPCIO)
- البنات الشعبي التجاري والصناعي لقسنطينة (BPCIC)
- البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري.

الفصل الثاني دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA من الفترة (2016-2020)

في سنة 1985 انبثقت عن القرض الشعبي الجزائري بنك التنمية المحلية (BDL)، حيث تم التنازل الفائده عن 400 وكالة بنكية وتحويل 550 موظف وإطار، وكذلك 89000 حساب تجاري للزبائن، وبعد إصدار القانون المتعلق باستقلالية المؤسسات سنة 1988 أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية إقتصادية ذات أسهم تملكها الدولة كلياً. وطبقاً لأحكام هذا القانون فإن مهمة القرض الشعبي الجزائري تكمن في المساهمة في ترقية قطاع البناء والأشغال العمومية قطاع الصحة وصناعة الأدوية، وبمقتضى المرسوم القانوني الخاص بإدارة الأموال التجارية للدولة وضعت المصارف العمومية تحت سلطة وزارة المالية وبعدها أوفى البنك بكل الشروط المؤهلة المنصوص عليها في أحكام قانون النقد والقرض رقم 10/90 الصادر في 1990/04/14 تحصل البنك على الموافقة.

المطلب الثاني: أهداف ووظائف القرض الشعبي الجزائري

سننظر في هذا المطلب الى عرض مختلف أهداف ووظائف القرض الشعبي الجزائري، كما يلي:

أولاً: أهداف القرض الشعبي الجزائري

يقوم مبدأ عمل القرض الشعبي الجزائري على عدة أهداف يمكن توضيحها كالتالي:

1. الأساس الجوهري هو الربحية من خلال القرض التي تقدمها.
2. البناء والتشييد وهذا يتم بإعطاء قروض طويلة ومتوسطة الأجل لمن يريد الحياة على مسكن إعطاء القروض القدمات المجاهدين والذي يسمى بالقرض الاستهلاكي، وقروض بناء السكنات والبنائات الريفية شراء أراضي العقارية للمستثمرين.
3. الوسيط في العمليات المالية المصرفية والعقارية من حيث الإصدار وسنة الفائدة.
4. إعطاء القروض للحرفيين وتكون قصيرة الأجل، والقروض العقارية وقروض السيارات طويلة الأجل.
5. التخفيض من الأزمات الحالية المحلية كإسكان ومراعاة سنة الفائدة المناسبة للمواطنين.
6. التحكم في القروض والتسيير المحكم في سياسة المديونية الخارجية.
7. مراقبة التسيير المالي وإدخال تقنيات جديدة في مجال التسيير والتسويق المصرفي العقاري.

ثانياً: وظائف القرض الشعبي الجزائري

أسندت للقرض الشعبي الجزائري عن تأسيسه مجموعة من الوظائف من أهمها:

1. القيام بجميع العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك التجارية.

2. إقراض الحرفيين والفنادق والقطاعات السياحية والصيد والتعاونيات (غير الزراعية) في ميدان الإنتاج والتوزيع والمتاجرة، وعموما إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME أيا كان نوعها، وكذلك إقراض المهن الحرة وقطاع المياه والري.

3. تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل خاصة تمويل السكن والبناء والتشييد.

4. تمويل القطاع السياحي والأشغال العمومية، والبناء والري والصيد البحري.

المطلب الثالث: البنية التنظيمية للقرض الشعبي الجزائري

في هذا المطلب سنتطرق لعرض الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري، كما يلي:

أولاً: المديرية العامة

يترأسها الرئيس المدير العام (P.D.G) الذي يعتبر بمثابة العضو المركزي والقيادي، حيث لا يقوم بعمليات الربط والمراقبة والتسيير بصفة عامة وهو الذي يصدر القرارات والأوامر، كما يعمل على تطبيق إستراتيجية البنك وتنفيذ المخططات ومراقبتها، وإلى جانب الرئيس المدير تقسم المديرية العامة هيئة استشارية ومفتشية عامة إضافية إلى خلية مراجعة، كما تضم خمس مديريات مساعدة تعمل إلى جانب المديرية العامة.

ثانياً: المديريات العامة المساعدة

وهي مديريات مساعدة للمديرية العامة كل منها متخصصة في مجال ما.

1. **المديرية العامة المساعدة للالتزامات:** وهي مديرية متخصصة في أعمال القروض ويتبعها من

نزاعات قانونية، كما تقوم بالتمويل القانوني للمؤسسات الوطنية، لتقوم بتحضير ودراسة السياسة العامة للإقراض وتحديد الواجهة العامة للقروض ومتابعتها.

2. **المديرية العامة المساعدة للتنمية:** تسهر على تحسين وتنمية هياكل البنك وتطوير نمط التشغيل

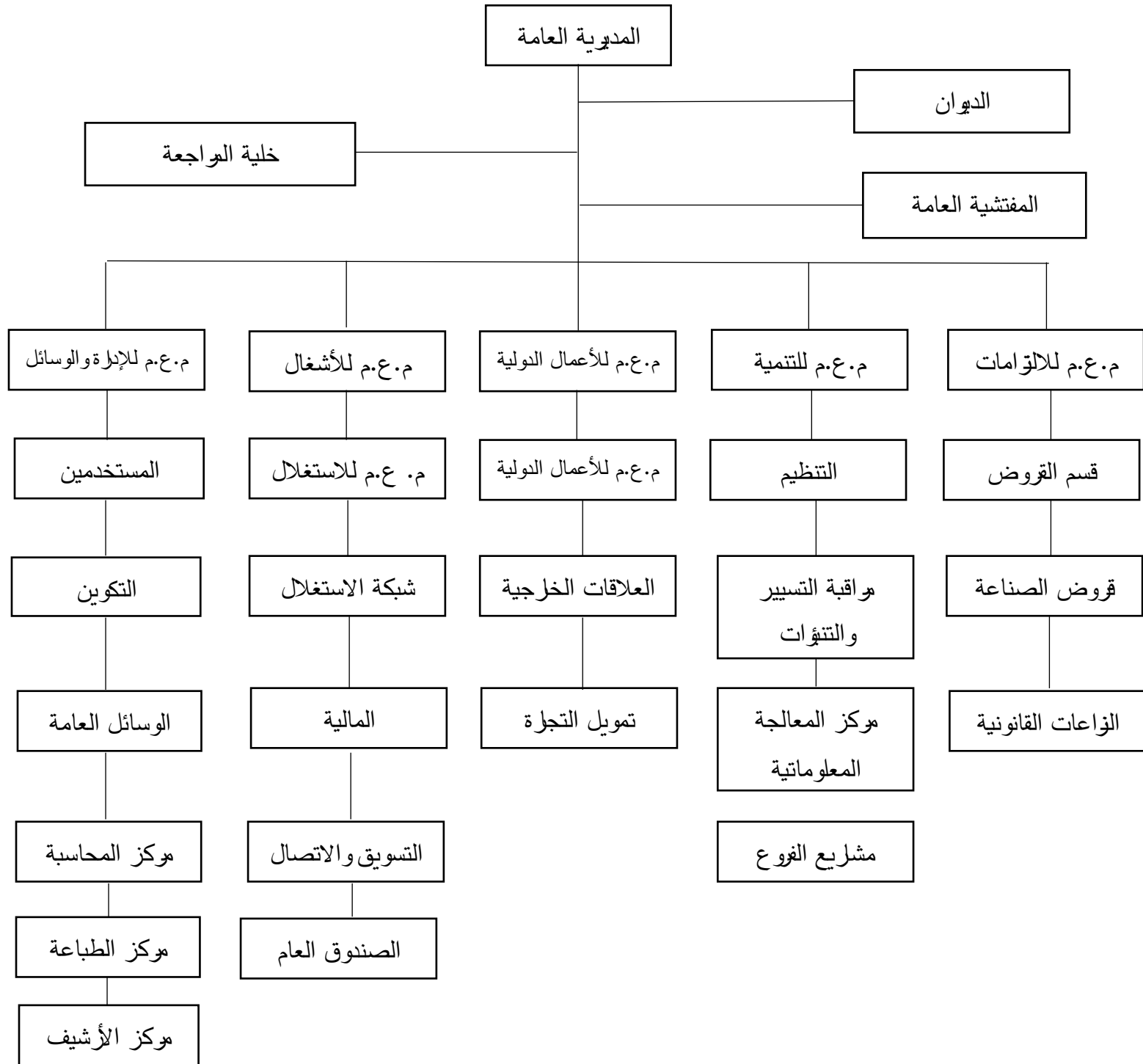
وتنظيمه وتكون كعنصر أساسي في إعداد مخططات نمو البنك ودراستها، كما تقوم أيضا بدراسة ميزانية البنك ومراقبتها، وهي المديرية المكلفة بمركز الإعلام الآلي والتنمية نظام المعلومات بشكل عام وتسييره، ومن مهامها أيضا دراسة مشاريع الفروع الجديدة.

3. **المديرية العامة المساعدة للأعمال الدولية:** ومهمتها تتمثل في التمويل الخارجي وتسيير عملية

الصرف وتسعى لتنمية العلاقات مع المنظمات المالية الدولية، كما تشارك في ترقية الصادرات الوطنية وتفاوض من أجل الضمانات البنكية الدولية، وضمان التحويلات للمراسلين الأجانب وتقوم أيضا بتمويل التجارة الخارجية.

4. المديرية العامة المساعدة للاستغلال: وهدفها الأساسي هو تطوير النشاط التجاري للبنك وتنشيط الربط ومراقبة تسيير شبكة الاستغلال كما تشارك في إعداد مخطط التنمية وتوسيع شبكة الاستغلال أيضا في تحديد الأهداف التجارية للبنك وفي إعداد ميزانية الاستغلال.
5. المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل: من مهام هذه المديرية تحضير سياسة الموارد البشرية ومخطط التشغيل وتكوين المستخدمين، كما أنها مكلفة بالوسائل والتجهيزات التقنية، وتضع مخططا لصيانتها، وتطويرها، كما تختص هذه المديرية بإجراءات المحاسبة البنكية وهي المكلفة بعمليات الطباعة وحفظ الأرشيف.

الشكل رقم (01-02): الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري.



المصدر: وثائق مقدمة من بنك القرض الشعبي الجزائري

المبحث الثاني: دراسة الوضعية المالية القرض الشعبي الجزائري باستخدام النسب المالية

بعد قيامنا بتقديم بنك القرض الشعبي الجزائري ننتقل في هذا المبحث إلى دراسة الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة للفترة الممتدة من 2016 إلى 2020، وهذا من خلال عرض مختلف القوائم المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج)، وحساب مختلف النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية للقرض الشعبي الجزائري خلال الفترة 2016-2020

قبل التطرق للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة محل الدراسة يتوجب علينا أولا عرض أهم القوائم المالية الخاصة بها، والتي تمكننا من معرفة وضعها المالي، لذا سنقوم بعرض الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج للقرض الشعبي الجزائري للفترة 2016-2020.

أولاً: تطور الميزانية المالية جانب الأصول

عرض جانب الأصول من الميزانية المالية للفترة من 2016 إلى 2020:

الجدول رقم (01-02): تطور جانب أصول ميزانية القرض الشعبي الجزائري للفترة 2016-2020

الوحدة: مليون دج

2020	2019	2018	2017	2016	البيان
320975	252915	319731	337676	236071	أمين الصندوق، البنك المركزي، الخزنة العامة
-	698	5410	5516	8867	الأصول المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة
175170	172616	133921	213586	137836	الأصول المالية المتاحة للبيع
555444	536175	383406	115844	100110	القروض والمستحقات من المؤسسات المالية
1583266	1502233	1370000	1206488	1180124	القروض والمستحقات من العملاء
507	507	1087	1087	3057	الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

الفصل الثاني دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA من الفترة (2020-2016)

5456	7645	2555	1946	2416	الضرائب الحالية - الأصول
2804	2249	2143	2013	1653	الضرائب المؤجلة - الأصول
13258	9936	10954	9824	7809	الأصول الأخرى
262	49	39	38	26	حساب التسوية
14872	12198	12711	12923	12960	المصالح في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة
0	0	0	0	0	عقارات استثمارية
16739	16833	16305	15280	15515	أصول ثابتة
384	369	281	312	122	الأصول غير الملموسة
2689134	2514424	2258544	1922533	1706566	مجموع الأصول

المصدر: التقارير المالية لبنك القرض لشعبي الجزائري خلال الفترة (2020-2016) الملحق رقم (1-3-5-7-9)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) الذي يبين تطور جانب الأصول من الميزانية المالية للبنك خلال للفترة من (2020-2016)، أن أصول البنك شهدت ارتفاعا وزيادة مستمرة طوال فترة الدراسة، وهذا راجع إلى ارتفاع الأصول المتداولة وخاصة القيم الجاهزة.

ثانيا: تطور الميزانية المالية جانب الخصوم

عرض جانب الخصوم من الميزانية المالية للفترة من 2016 إلى 2020:

الجدول رقم (02-02): تطور جانب الخصوم ميزانية القرض الشعبي الجزائري للفترة 2020-2016

الوحدة: مليون دج

2020	2019	2018	2017	2016	البيان
-	-	-	-	-	البنك المركزي
743997	644726	369012	289508	230925	الديون للمؤسسات المالية
1513359	1500129	1558266	1331052	1214746	الديون للعملاء
49465	43695	38251	38714	37722	الديون ممثلة بعنوان

الفصل الثاني دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA من الفترة (2016-2020)

9116	7140	9046	7415	3502	الضرائب الحالية-الخصوم
352	420	37	165	95	الضرائب المؤجلة - الالتزامات
35082	23540	16532	16384	16699	مطلوبات أخرى
13052	10605	7532	9591	5734	حساب التسوية
51370	24995	3113	3508	3695	أحكام المخاطر والرسوم
0	0	0	0	0	منح المعدات - المنح الأخرى
40475	37107	37740	33198	25003	صندوق المخاطر المصرفية العامة
0	0	0	0	0	الديون الثانوية
48000	48000	48000	48000	48000	رأس المال
0	0	0	0	0	الأقساط المتعلقة برأس المال
147457	135482	114501	96563	78259	احتياطي
884	689	-390	-424	-38	فجوة التقييم
15921	15921	15921	15921	15921	إعادة التقييم
0	0	0	0	0	الترحيل من جديد
20603	21974	40981	32938	26303	نتيجة النشاط
2689134	2514424	2258544	1922533	1706566	مجموع الخصوم

المصدر: التقارير المالية لبنك القرض لشعبي الجزائري خلال الفترة (2016-2020) الملحق رقم (1-3-5-7-9)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) الذي يبين تطور جانب الخصوم من الميزانية المالية للبنك خلال للفترة من (2016-2020)، أن مجموع خصوم البنك في ارتفاع مستمر سنة بعد أخرى، حيث سجلت زيادة

الفصل الثاني دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA من الفترة (2016-2020)

في الديون قصيرة الأجل، وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة ديون المؤسسات المالية وديون العملاء، بالإضافة إلى ارتفاع الملحوظ في الأموال الخاصة.

ثالثاً: تطور جدول حسابات النتائج

عرض جدول حسابات النتائج لبنك القرض لشعبي الجزائري للفترة من 2016 إلى 2020.

الجدول رقم (02-03): تطور جدول حسابات النتائج القرض الشعبي الجزائري للفترة 2016-2020

الوحدة: مليون دج

2020	2019	2018	2017	2016	البيان
101533	93124	65074	80570	71993	الفوائد والإيرادات المماثلة (+)
25511	-21702	-19303	-19859	-13852	الفوائد والرسوم المماثلة (-)
5393	8128	9668	8035	7096	العمولات (المنتجات) (+)
384	-638	-687	-717	-614	العمولات (الرسوم) (-)
1402	227	774	232	219	صافي الأرباح أو الخسائر من الأصول المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (+/-)
154	302	295	-164	-146	صافي الأرباح أو الخسائر من الأصول المالية المتاحة للبيع (+/-)
1185	1642	2186	699	422	الدخل من الأنشطة الأخرى (+)
144	-22	-21	-110	-21	مصاريف الأنشطة الأخرى (-)
83648	81059	76996	68840	65228	صافي الدخل المصرفي
16424	-16639	-15513	14733	-13370	تهم الاستغلال العامة (-)
1419	-1157	-1137	-921	-884	مخصصات الاستهلاك والخسائر القيمة على الأصول الملموسة وغير الملموسة (-)

الفصل الثاني دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA من الفترة (2016-2020)

65805	62963	60346	53186	50974	إجمالي الدخل التشغيلي
45373	-37008	-8969	-14202	-19722	مخصصات المخصصات وخسائر انخفاض القيمة والديون المعدومة (-)
6339	2711	3032	3793	2871	عكس المخصصات والخسائر القيمة والاسترداد على الديون المطفأة (+)
26771	28666	54408	42777	34123	نتيجة الاستغلال
21	2	4	29	1	صافي الأرباح أو الخسائر على الأصول الأخرى (+/-)
-	-	-	-	-	عناصر غير عادية (المنتجات) (+)
-	-	-	-	-	البنود الاستثنائية (الرسوم) (-)
26792	28668	54412	42807	34124	الربح قبل الضرائب
6189	-6694	-13431	-9869	-7820	ضرائب الدخل وما في حكمها (-)
20603	21974	40981	32938	26303	النتيجة الصافية للسنة

المصدر: التقارير المالية لبنك القرض لشعبي الجزائري خلال الفترة (2016-2020) الملاحق رقم (2-4-6-8-10)

من خلال الجدول رقم (03) الذي يبين تطور جدول حسابات النتائج لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة من (2016-2020) نستخلص ما يلي:

- ◀ **صافي الدخل المصرفي:** نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج أن صافي الدخل المصرفي في ارتفاع من سنة إلى أخرى، وهذا راجع إلى الزيادة في الإيرادات وانخفاض في قيمة العمولات والرسوم.
- ◀ **إجمالي الدخل التشغيلي:** نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج أن إجمالي الدخل التشغيلي ينمو بنفس النمط، حيث شهد ارتفاعا مستمرا خلال السنوات المدروسة.
- ◀ **نتيجة الاستغلال:** نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج أن نتيجة الاستغلال شهدت انخفاض في السنوات الأخيرة 2019 و 2020 وهذا راجع إلى خسائر انخفاض القيمة والديون المعدومة.
- ◀ **الربح قبل الضرائب:** نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج أن هناك زيادة في الفترة من 2016 إلى 2018 ثم انخفضت في باقي السنوات وهذا راجع لانخفاض في نتيجة الاستغلال.

الفصل الثاني دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA من الفترة (2016-2020)

← النتيجة الصافية للسنة: نلاحظ انخفاض في النتيجة لسنة 2019 و 2020 وهذا راجع للزيادة في ضرائب الدخل.

المطلب الثاني: التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي

تسمح مؤشرات التوازن المالي بتقييم ملاءة الشركة، والخطر المالي المتعلق بنشاطها الاستغلالي، حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي تساعد في معرفة مدى التوازن المالي للشركة من أهمها رأس المال العامل (FR)، احتياج رأس المال العامل (BFR)، الخزينة (TR).

أولاً: تطور مؤشر رأس المال العامل

يتمثل رأس المال العامل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تغطية الأصول الثابتة، والجدولين التاليين يوضحان لنا قيم رأس المال العامل من أعلى وأسفل الميزانية على التوالي:

1. من أعلى الميزانية:

الجدول رقم (02-04): تطور مؤشر رأس المال العامل من أعلى الميزانية للفترة 2016-2020

الوحدة: مليون دج

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
الأموال الدائمة	168445	192998	219013	222066	232865
الأصول الثابتة	17290	17605	18729	19451	19927
رأس المال العامل	151155	175393	200284	202615	212938

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدولين رقم (01-02) و (02-02)

2. من أسفل الميزانية:

الجدول رقم (02-05): تطور مؤشر رأس المال العامل من أسفل الميزانية للفترة 2016-2020

الوحدة: مليون دج

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
الأصول المتداولة	1689276	1904928	5223981	3249497	0726692
الديون قصيرة الأجل	1538121	1729535	2039531	2292357	2456268
رأس المال العامل	151155	175393	200284	202615	212939

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدولين رقم (01-02) و (02-02)

الفصل الثاني دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA من الفترة (2016-2020)

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول (04) أو (05)، أن رأس المال العامل للمؤسسة موجب خلال جميع السنوات (2016-2020)، هذه الوضعية تدل على أن الأموال الدائمة تغطي كافة الأصول الثابتة ويبقى فائض أو هامش أمان يمكن تخصيصه لتمويل دورة الاستغلال أو لمواجهة استحقاق الديون، وهذا يعطي صورة واضحة للبنك عن مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها.

ثانيا: تطور مؤشر احتياج رأس المال العامل

يعتبر تطور مؤشر احتياج رأس المال المحدد لرأس المال العامل، أو هو رأس المال العامل الأمثل للبنية المالية للمؤسسة، أي هو حجم الأموال الدائمة الواجب توفيره لتمويل الموجودات المتداولة والذي يضمن تحقيق التوازن المالي للمؤسسة، والجدول (06) يبين تطور هذا المؤشر.

الجدول رقم (02-06): احتياجات رأس المال العامل للفترة 2016-2020

الوحدة: مليون دج

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
الأصول المتداولة ماعداء أصول الخزينة	1453205	1567252	1920084	2242057	2234823
الخصوم المتداولة ماعداء خصوم الخزينة	1538121	1729535	2039531	2292357	2456268
احتياجات رأس المال العامل	-84916	-162283	-119447	-50300	-108036

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدولين رقم (01-02) و(02-02)

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول (06)، أن قيم احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة سالبة خلال السنوات الخمسة (2016-2020)، وهذا الانخفاض يعطي صورة واضحة للبنك عن مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها في أي لحظة خلال دورة الاستغلال، وأنها ليست بحاجة إلى موارد مالية.

ثالثا: تطور مؤشر الخزينة

هي مجموع الأصول التي تكون تحت تصرف المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة، أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة، والجدول (07) يبين تطور هذا المؤشر.

الفصل الثاني دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA من الفترة (2020-2016)

الجدول رقم (02-07): تطور مؤشر الخزينة للفترة 2020-2016

الوحدة: مليون دج

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
رأس المال العامل	151155	175393	200284	202615	212939
احتياجات رأس المال العامل	-84916	-162283	-119447	-50300	-108036
الخزينة	236071	337676	319731	252915	320975

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدولين رقم (02-05) و(02-06)

نلاحظ من خلال الجدول (07) يتضح لنا بأن خزينة المؤسسة موجبة خلال جميع السنوات، وهو يعني أن رأس المال العامل غطى كافة احتياجات رأس المال العامل، ويبقى فائض يحول إلى الخزينة، وبالتالي يمكن القول أن مؤسسة القرض الشعبي الجزائري في توازن مالي مريح من حيث السيولة وبإمكانها القيام بتسديد مستحققاتها بسرعة.

المطلب الثالث: التحليل باستخدام النسب المالية

على الرغم من تنوع وتعدد النسب المالية فإنه يمكننا تصنيف هذه النسب إلى عدة مجموعات رئيسية هي:

أولاً: نسب السيولة

تساعد نسب السيولة المؤسسة على تحديد مدى قدرتها على استخدام أصولها الحالية للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

1. تطور نسبة السيولة العامة (المتداولة):

الجدول رقم (02-08): تطور نسبة السيولة العامة للفترة 2020-2016

الوحدة: مليون دج

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
الأصول المتداولة	1689276	1904928	5223981	3249497	0726692
الديون قصيرة الأجل	1538121	1729535	2039531	2292357	2456268
نسبة السيولة العامة	1,098	1,101	1,098	1,088	1,087

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدولين رقم (02-01) و(02-02)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08)، أن النسب أكبر من الواحد، وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تغطية كل ديونها قصيرة الأجل باستخدام أصولها الجارية.

الفصل الثاني دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA من الفترة (2020-2016)

2. تطور نسبة السيولة السريعة:

الجدول رقم (02-09): تطور نسبة السيولة السريعة للفترة 2020-2016

الوحدة: مليون دج

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
الأصول المتداولة ما عدا المخزونات	1689276	1904928	5223981	3249497	0726692
الخصوم المتداولة	1538121	1729535	2039531	2292357	2456268
نسبة السيولة السريعة	1,098	1,101	1,098	1,088	1,087

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدولين رقم (01-02) و(02-02)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (09)، أن نسبة السيولة السريعة أكبر من الواحد، وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تغطية خصومها المتداولة دون استخدام مخزونها، وبالتالي تستطيع الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

3. تطور نسبة السيولة النقدية:

الجدول رقم (02-10): تطور مؤشر السيولة النقدية للفترة 2020-2016

الوحدة: مليون دج

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
القيم الجاهزة	236071	337676	319731	252915	320975
ديون قصيرة الأجل	1538121	1729535	2039531	2292357	2456268
نسبة السيولة النقدية	0,153	0,195	0,157	0,110	0,131

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدولين رقم (01-02) و(02-02)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10)، إن نسبة السيولة النقدية بدأت بالانخفاض تدريجيا سنة 2017 لتعود لترتفع سنة 2020، كما نلاحظ أن هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة بالمؤسسة لسد التزامات قصيرة الأجل.

ثانيا: نسب النشاط

تعد نسب النشاط من أكثر النسب المستخدمة في قياس كفاءة المؤسسة، حيث تقيس سرعة تحويل عناصر الميزانية إلى مبيعات أو نقد، ويمكن من خلال ذلك معالجة القصور الناجم عن استخدام نسب السيولة التي تعتمد على الحسابات المتداولة كأساس للقياس.

الفصل الثاني دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA من الفترة (2020-2016)

1. تطور مؤشر معدل دوران الأصول:

تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدمة، قيم هذه النسبة موضحة الجدول (11).

الجدول رقم (11-02): تطور مؤشر معدل دوران الأصول للفترة 2020-2016

الوحدة: مليون دج

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
صافي المبيعات	65228	68840	76996	81059	83648
مجموع الأصول	1706566	1922533	2258544	2514424	2689134
معدل دوران الأصول	0,038	0,036	0,034	0,032	0,031

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدولين رقم (01-02) و (03-02)

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (11)، أن معدل دوران مجموع الأصول في حالة انخفاض من 0,038 إلى 0,031، وهذا قد يبرر أن هناك زيادة في الأصول وعدم دخولها بعد إلى نطاق الاستغلال.

2. تطور مؤشر معدل دوران الأصول الثابتة:

تكم أهمية هذا المعدل في قدرته على قياس كفاءة الإدارة وفاعلية أدائها في استغلال واستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات، قيم هذه النسبة موضحة الجدول (12).

الجدول رقم (12-02): تطور مؤشر مهلة دوران إجمالي الأصول للفترة 2020-2016

الوحدة: مليون دج

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
صافي المبيعات	65228	68840	76996	81059	83648
الأصول الثابتة	17290	17605	18729	19451	19927
معدل دوران الأصول الثابتة	3,772	3,910	4,111	4,167	4,198

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدولين رقم (01-02) و (03-02)

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (12)، أن معدل دوران الأصول الثابتة للمؤسسة في تزايد مستمر خلال الفترة 2020-2016، وهذا يدل على مساهمة الأصول الثابتة في تحقيق رقم الأعمال السنوي الصافي.

الفصل الثاني دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA من الفترة (2020-2016)

3. تطور نسبة التمويل الدائم

تقيس هذه النسبة درجة تغطية الموارد الدائمة للأصول الثابتة وهي تحدد مستوى رأس المال العامل، قيم هذه النسبة موضحة الجدول (13).

الجدول رقم (02-13): تطور نسبة التمويل الدائم للفترة 2020-2016

الوحدة: مليون دج

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
الأموال الدائمة	168445	192998	219013	222066	232865
الأصول الثابتة	17290	17605	18729	19451	19927
نسبة التمويل الدائم	9,742	10,963	11,694	11,417	11,686

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدولين رقم (01-02) و(02-02)

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (13)، أن نسبة التمويل الدائم للمؤسسة أكبر من الواحد، وتتزايد بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تغطية جميع أصولها الثابتة باستخدام أموالها الدائمة.

4. تطور نسبة التمويل الخاص

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، ويشترط أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، قيم هذه النسبة موضحة الجدول (14).

الجدول رقم (02-14): تطور نسبة التمويل الخاص للفترة 2020-2016

الوحدة: مليون دج

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
الأموال الخاصة	168445	192998	219013	222066	232865
الأصول الثابتة	17290	17605	18729	19451	19927
نسبة التمويل الخاص	9,742	10,963	11,694	11,417	11,686

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدولين رقم (01-02) و(02-02)

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (14)، أن نسبة التمويل الخاص للمؤسسة تتزايد بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، وهذا يدل على أن المؤسسة تستطيع تغطية أصولها الثابتة باستخدام أموالها الخاصة، وهذا مؤشر إيجابي يدل على أن هناك توازن مالي.

الفصل الثاني دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA من الفترة (2020-2016)

5. تطور نسبة التمويل الخارجي

تقيس هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه في تمويل أصولها من أموال الغير، قيم هذه النسبة موضحة الجدول (15).

الجدول رقم (02-15): تطور نسبة التمويل الخارجي للفترة 2020-2016

الوحدة: مليون دج

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
مجموع الديون	1483393	1659274	1965529	2188550	2306821
مجموع الأصول	1706566	1922533	2258544	2514424	2689134
نسبة التمويل الخارجي	0,869	0,863	0,870	0,870	0,857

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد الجدولين رقم (01-02) و (02-02)

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (15)، أن نسبة التمويل الخارجي للمؤسسة في انخفاض، أي أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها في حالة التصفية من خلال بيع موجوداتها.

ثالثا: نسب المديونية

تعبّر عن درجة اعتماد المؤسسة في تمويل أنشطتها وأعمالها التجارية على مصادر التمويل التابعة لها أو على مصادر التمويل الخارجية.

1. تطور نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام:

هي نسبة تقيس حصة الأموال الخاصة في التمويل العام للمؤسسة، قيم هذه النسبة موضحة الجدول (16).

الجدول رقم (02-16): تطور نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام للفترة 2020-2016

الوحدة: مليون دج

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
الأموال الخاصة	168445	192998	219013	222066	232865
مجموع الأصول	1706566	1922533	2258544	2514424	2689134
نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام	0,099	0,100	0,098	0,088	0,086

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدولين رقم (01-02) و (02-02)

الفصل الثاني دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA من الفترة (2020-2016)

نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (16)، أن نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام موجبة، لذلك يمكن القول أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الأموال الخاصة في التمويل العام.

2. تطور نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم

هي نسبة تقيس درجة اعتماد المؤسسة في تمويلها الدائم على أموالها الخاصة، قيم هذه النسبة موضحة الجدول (17).

الجدول رقم (02-17): تطور نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم للفترة 2020-2016

الوحدة: مليون دج

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
الأموال الخاصة	168445	192998	219013	222066	232865
مجموع الخصوم	1706566	1922533	2258544	2514424	2689134
نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم	0,099	0,100	0,097	0,088	0,086

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (02-02)

نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (17)، أن نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم شهدت تذبذب خلال السنوات المدروسة، إلا أنها بقيت أقل من 1 وهذا يعني أن المؤسسة لا تتمتع بالاستقلالية المالية.

المبحث الثالث: تطبيق النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي للقرض الشعبي الجزائري (2016-2020)

حتى نتمكن من تقييم أداء المؤسسة محل الدراسة ووضعها المستقبلي بدقة أكبر من ناحية قدرتها على الاستمرار والنمو أو إفلاسها وتصنيفاتها، سنعتمد في دراستنا على أشهر النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات وأكثرها استعمالا في هذا المجال.

المطلب الأول: استخدام نموذج ALTMAN للتنبؤ بالفشل المالي في مؤسسة القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020)

سنحاول تطبيق نموذج Altman للجيل الثالث (1995) في مؤسسة القرض الشعبي الجزائري، لغرض معرفة مدى ملائمة لهذه المؤسسة ومدى قدرته على التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة في مراحله المبكرة. وسيتم الاعتماد على معادلة النموذج التالية:

$$Z = 6.56 X_1 + 3.26 X_2 + 6.72 X_3 + 1.05 X_4$$

حيث أن:

X_1 : صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول

X_2 : الأرباح المحتجزة المتراكمة / مجموع الأصول

X_3 : الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول

X_4 : القيمة الدفترية للدين / مجموع الديون

والجدول التالي يظهر نتائج التنبؤ بالفشل المالي في مؤسسة القرض الشعبي الجزائري باستخدام نموذج

:Altman

الفصل الثاني دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA من الفترة (2016-2020)

الجدول رقم (02-18): تطور النسب المالية لنموذج Altman للفترة 2016-2020

الوحدة: مليون دج

البيان / السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
رأس المال العامل	151155	175393	200284	202615	212939
الأرباح المحتجزة	94142	112060	130032	152092	164262
الأرباح قبل الفوائد والضرائب	65228	68840	76996	81059	83648
القيمة الدفترية للدين	1483393	1659274	1965529	2188550	2306821
مجموع الأصول	1706566	1922533	2258544	2514424	2689134
مجموع الديون	1538121	1729535	2039531	2292357	2456268
X_1	0,088	0,091	0,087	0,080	0,079
X_2	0,055	0,058	0,057	0,060	0,061
X_3	0,038	0,036	0,034	0,032	0,031
X_4	0,964	0,959	0,964	0,955	0,939

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك القرض الشعبي الجزائري

ويمكن تفسير نتائج الجدول كالاتي:

المؤشر X_1 الذي يمثل رأس المال العامل بالنسبة لمجموع الأصول نجد أنه كان متذبذبا خلال سنة 2016 ثم ارتفع سنة 2017 ليتبعها انخفاض في باقي السنوات، إلا أنه موجب مما يبين وجود فائض في السيولة في المدى القصير أي أن المؤسسة تعمل دون صعوبات مالية خلال دورة الاستغلال وهذا ما يجعل قيمته مقبولة خلال سنوات الدراسة.

المؤشر X_2 الذي يمثل الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول، حيث نلاحظ ارتفاعا مستمرا في مجموع أصول المؤسسة من سنة إلى أخرى خلال سنوات الدراسة، أما الأرباح فهي مرتفعة بشكل جيد من سنة إلى أخرى وهذا ما يدل على استقرار المؤسسة.

الفصل الثاني دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA من الفترة (2020-2016)

المؤشر X_3 الذي يمثل الربح قبل الفوائد والضريبة إلى إجمالي الأصول أو ما يعرف بمعدل العائد على الاستثمار في انخفاض دائم، وهذا يدل على أن المؤسسة لم تقم بالاستغلال الجيد لأصولها أو أنها قامت باستثمارات غير مربحة مما يدل على نقص في كفاءة وفعالية أداء المؤسسة خلال فترة الدراسة مما قد يجعلها تتجه نحو الفشل وعدم الاستمرار.

المؤشر X_4 الذي يمثل القيمة الدفترية للدين إلى مجموع الديون، حيث نلاحظ أن قيم المؤشر ترتفع وتتناقص من سنة إلى أخرى.

بعد إيجاد قيم (X) نعوض في المعادلة للحصول على قيمة (Z) الخاصة بكل سنة كما يلي:

الجدول رقم (02-19): نتائج تطبيق نموذج Altman في مؤسسة القرض الشعبي الجزائري للفترة 2020-2016

النتيجة	$Z = 6.56 X_1 + 3.26 X_2 + 6.72 X_3 + 1.05 X_4$
2,02	$Z_{2016} = 6.56(0,088) + 3.26(0,055) + 6.72(0,038) + 1.05(0,964)$
2,03	$Z_{2017} = 6.56(0,091) + 3.26(0,058) + 6.72(0,036) + 1.05(0,959)$
1,99	$Z_{2018} = 6.56(0,087) + 3.26(0,057) + 6.72(0,034) + 1.05(0,964)$
1,94	$Z_{2019} = 6.56(0,080) + 3.26(0,060) + 6.72(0,032) + 1.05(0,955)$
1,91	$Z_{2020} = 6.56(0,079) + 3.26(0,061) + 6.72(0,031) + 1.05(0,939)$

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول رقم (19)، أن قيم (Z) موجبة طيلة السنوات المدروسة غير أنها تتناقص من سنة لأخرى، مما يدل على أننا لم نتمكن من التنبؤ بفشل بنك القرض الشعبي الجزائري بالاعتماد على نموذج ألتمان، حيث يتعذر علينا تحديد وضعية البنك بدقة كون قيم (Z) محصورة بين 1.21 و 2.6، ما يعني أن حالة المؤسسة ضبابية وغير واضحة ويصعب إعطاء قرار حاسم بفشلها من عدمه، وهي وضعية تستدعي إجراء دراسات تقييمية دقيقة لتقرير وضعها في المستقبل.

الفصل الثاني دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA من الفترة (2016-2020)

المطلب الثاني: استخدام نموذج KIDA للتنبؤ بالفشل المالي في مؤسسة القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020)

سنقوم بتطبيق نموذج kida الذي تم التطرق إليه في الجانب النظري على مؤسسة القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020)، وسيتم الاعتماد على معادلة النموذج التالية:

$$Z = 1.042 X_1 + 0.42 X_2 + 0.461 X_3 + 0.463 X_4 + 0.271 X_5$$

حيث أن:

X_1 : صافي الدخل قبل الضرائب / مجموع الأصول

X_2 : مجموع حقوق المساهمين / إجمالي الالتزامات

X_3 : الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة

X_4 : صافي المبيعات / مجموع الأصول

X_5 : النقدية / مجموع الأصول

والجدول التالي يظهر نتائج التنبؤ بالفشل المالي في مؤسسة القرض الشعبي الجزائري باستخدام نموذج KIDA:

الجدول رقم (02-20): تطور النسب المالية لنموذج Kida للفترة 2016-2020

الوحدة: مليون دج

البيان / السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
صافي الدخل قبل الضرائب	34124	42807	54412	28668	26792
حقوق المساهمين	168445	192998	219013	222066	232865
الأصول المتداولة	1689276	1904928	5223981	3249497	0726692
صافي المبيعات	65228	68840	76996	81059	83648
النقدية	236071	337676	319731	252915	320975

الفصل الثاني دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA من الفترة (2016-2020)

2456268	2292357	2039531	1729535	1538121	إجمالي الالتزامات
2689134	2514424	2258544	1922533	1706566	مجموع الأصول
2456268	2292357	2039531	1729535	1538121	إجمالي الالتزامات المتداولة
0,010	0,011	0,024	0,022	0,020	X ₁
0,095	0,097	0,107	0,112	0,109	X ₂
1,087	1,088	1,098	1,101	1,098	X ₃
0,031	0,032	0,034	0,036	0,038	X ₄
0,119	0,101	0,142	0,176	0,138	X ₅

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك القرض الشعبي الجزائري

ويمكن تفسير نتائج الجدول كآتي:

المؤشر X₁ الذي يمثل صافي الأرباح بعد الضرائب بالنسبة لمجموع الأصول، حيث تبين النتائج المتوصل إليها أن النتائج مقبولة نوعا ما حيث يمثل صافي الربح بعد الضريبة في المتوسط خلال سنوات الدراسة 1.5% من إجمالي الأصول.

المؤشر X₂ الذي يمثل إجمالي حقوق المساهمين بالنسبة لإجمالي الالتزامات، نلاحظ أن القيمة مقبولة حيث يمكن للبنك أن يسدد بالتقريب 11.2% من ديونه بالاعتماد على أمواله الخاصة.

المؤشر X₃ الذي يمثل الأصول المتداولة إلى الالتزامات المتداولة خلال السنوات، حيث نلاحظ أن قيم المؤشر ارتفعت سنة 2017 ثم انخفضت خلال باقي السنوات، إلا أنها موجبة وهذا يدل على أن المؤسسة لديها القدرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

المؤشر X₄ الذي يمثل المبيعات إلى مجموع الأصول، عرف انخفاضا خلال سنوات الدراسة وهذا يدل على انخفاض كفاءة وقدرة المؤسسة في استغلال الموارد المتاحة لتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وأعلى ربح ممكن.

الفصل الثاني دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA من الفترة (2020-2016)

المؤشر X_5 الذي يمثل النقديات بالنسبة لإجمالي الأصول، وهي نسبة مقبولة حيث تمثل النقديات 17% مثلا من إجمالي أصول الشركة خلال سنة 2017، لكن على الشركة الموازنة بين السيولة والربحية حيث لا تقوم بتجميد جزء كبير من أموالها في الخزينة على حساب ربحيتها.

بعد إيجاد قيم (X) نعوض في المعادلة للحصول على قيمة (Z) الخاصة بكل سنة كما يلي:

الجدول رقم (02-21): نتائج تطبيق نموذج Kida في مؤسسة القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة 2020-2016

النتيجة	$Z = 1.042 X_1 + 0.42 X_2 + 0.461 X_3 + 0.463 X_4 + 0.271 X_5$
0,62	$Z_{2016} = 1.042(0,020) + 0.42(0,109) + 0.461(1,098) + 0.463(0,038) + 0.271(0,138)$
0,64	$Z_{2017} = 1.042(0,022) + 0.42(0,112) + 0.461(1,101) + 0.463(0,036) + 0.271(0,176)$
0,63	$Z_{2018} = 1.042(0,024) + 0.42(0,107) + 0.461(1,098) + 0.463(0,034) + 0.271(0,142)$
0,60	$Z_{2019} = 1.042(0,011) + 0.42(0,097) + 0.461(1,088) + 0.463(0,032) + 0.271(0,101)$
0,60	$Z_{2020} = 1.042(0,010) + 0.42(0,095) + 0.461(1,087) + 0.463(0,031) + 0.271(0,119)$

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول رقم (21)، أن قيم (Z) لنموذج KIDA موجبة خلال فترة الدراسة ما يبين أنها في وضعية مالية جيدة وغير معرضة للفشل، رغم أنها كانت متغيرة ومتذبذبة من سنة إلى أخرى، وذلك لعدم استقرار النسب المالية التي بني عليها النموذج.

المطلب الثالث: تحليل الفروقات بين نتائج نموذج Altman ونموذج Kida

من خلال مقارنة تطبيق كل من نموذج Altman ونموذج Kida على بنك القرض الشعبي الجزائري للفترة من (2020-2016) يتبين لنا:

- اختلاف النتائج المتحصل عليها من عملية التنبؤ بالفشل المالي في بنك القرض الشعبي الجزائري من نموذج لآخر، بسبب اختلاف النسب المالية المكونة لكل منها.
- سهولة تفسير نتائج نموذج كيدا مقارنة بنموذج ألتمان، بحيث أن نموذج كيدا يعتمد في تحليله على إشارة النتيجة، أي يعتبر البنك في حالة أمان إذا كانت قيمة (Z) موجبة ومهدد بالفشل إذا كانت قيمة (Z) سالبة، أما نموذج ألتمان فيعتمد في تحليله على تصنيف المؤسسات البنكية إلى ثلاث فئات حسب قيمة (Z).

الفصل الثاني دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA من الفترة (2016-2020)

- أظهرت نتائج تحليل نموذج Altman صعوبة في التنبؤ بالفشل المالي، كون القيم المحققة محصورة بين 1.21 و 2.6، ما يعني أن حالة البنك ضبابية، ولا يمكن الحكم بدقة على احتمالية فشله من عدمه مما يستوجب إجراء دراسات تفصيلية وتحليل شامل لتقرير وضعيته.
 - أظهرت نتائج تحليل نموذج Kida استطاعته على توفير توقعات أكثر دقة بقدرته على التنبؤ، حيث كانت النتائج موجبة في جميع سنوات الدراسة، ما يبين أن البنك في وضعية مالية جيدة ومستقرة وبعيدة عن الفشل.
- بناء على هذه المقارنة، يمكن اعتبار أن نموذج ألتمان أقل دقة في تحليل الوضعية المالية للبنوك، وعلى الجانب الآخر يمكن أن يكون نموذج كيدا أكثر فائدة في هذا السياق، حيث يتمتع بتوافق أفضل مع بيانات المالية الخاصة بالبنوك.

خلاصة الفصل:

خصصنا هذا الفصل لعرض الجانب التطبيقي من الدراسة بهدف تطبيق ما تم التوصل إليه في الجانب النظري، حيث قسمناه إلى ثلاثة أجزاء حاولنا في جزئه الأول تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري، وذلك من خلال عرض نبذة تاريخية عنه، تعريفه وذكر أهم أهدافه، أما بالنسبة للجزء الثاني فقد قمنا بدراسة الوضعية المالية للبنك، وذلك من خلال عرض الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج لسنوات من 2016 إلى 2020 وحساب مؤشرات التوازن المالي ومختلف النسب المالية، أما فيما يخص الجزء الثالث والأخير فقد قمنا من خلاله بتطبيق نموذجين للتنبؤ بالفشل المالي (ALTMAN) و (KIDA).

حيث أظهرت نتائج تحليل اختلاف النتائج المتحصل عليها نموذج ألتمان صعوبة تقييم الوضعية المالية للبنك كون النتائج المتحصل عليها محصورة بين 1.21 و 2.6، أظهرت نتائج تحليل نموذج كيدا أن البنك في وضعية مالية جيدة وبعيد كل البعد عن الفشل المالي كون قيم Z المحققة طويلة فترة الدراسة موجبة.



خاتمة



خاتمة:

أخيرا وبعد تفصيل الدراسة التي عالجت موضوع استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي في البنوك التجارية، توصلت الدراسة بان الفشل المالي من أكثر المواضيع التي أخذت مجالا واسعا من البحوث والدراسات الأكاديمية، كما نال اهتمام العديد من الأطراف ذات العلاقة بالشركات نظرا للآثار الجسيمة المترتبة عنه على المستوى الكلي والجزئي، فهي ظاهرة تعد من أخطر الظواهر التي يمكن أن تتعرض لها الشركة والتي تؤدي في كثير من الأحيان إلى إفلاسها وتصفيته بغض النظر عن حجمها، نوعها وحتى طبيعة نشاطها، ولذلك فإن التنبؤ بالمشاكل المالية التي يمكن أن تواجهها في المستقبل يمثل حجر الزاوية لتصحيح الأخطاء ووضع الحلول المناسبة في الوقت المناسب وتعد النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي من الأساليب الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي المستقبلي، لذلك سلطت هذه الدراسة الضوء على إمكانية هذه النماذج في التنبؤ بالفشل المالي في واحد من البنوك وهو بنك القرض الشعبي الجزائري، حيث حاولنا الإحاطة بأهم الجوانب المتعلقة بظاهرة الفشل المالي، إذ تناولنا في الفصل الأول أهم الأدبيات النظرية للموضوع، بينما في الجانب التطبيقي قمنا بتطبيق نموذجين من أهم وأشهر النماذج، حيث أن هذه النماذج مبنية على مجموعة من النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية لهذه المؤسسات، توصلنا في الأخير إلى مجموعة من النتائج أهمها أن البنك في وضعية مالية جيدة وبعيد عن الفشل المالي.

أولا: اختبار صحة الفرضيات

من خلال إجراء الدراسة حول موضوع نماذج التنبؤ بالفشل المالي في البنوك التجارية، وضعنا ثلاثة فرضيات، يمكن عرض نتائج اختبارها فيما يلي:

◀ **اختبار الفرضية الأولى:** تنص الفرضية بأن نموذج ألتمان (Altman) قادر على التنبؤ بالوضعية المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري، من خلال دراستنا التطبيقية تم التوصل إلى أنه لا يمكن التنبؤ بالوضعية المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري في جميع سنوات الدراسة، كون النتائج المحققة محصورة بين 1.21 و 2.6، ما يعني أن حالة البنك ضبابية، ولا يمكن الحكم بدقة على احتمالية فشله من عدمه، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى.

◀ **اختبار الفرضية الثانية:** تنص الفرضية بأن نموذج كيدا (Kida) قادر على التنبؤ بالوضعية المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري، حيث أظهرت نتائج تحليل نموذج Kida أن البنك في وضعية مالية جيدة وبعيد كل البعد عن الفشل المالي كون قيم Z المحققة طيلة فترة الدراسة موجبة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

« اختبار الفرضية الثالثة: تنص الفرضية بأنه لا يوجد اختلاف في نتائج النماذج المستعملة في التنبؤ بالفشل المالي، أشارت نتائج الدراسة إلى أنه يوجد اختلاف في نتائج النماذج المستعملة في التنبؤ بالفشل المالي، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

ثانيا: نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي يمكن تقسيمها إلى نتائج نظرية وأخرى تطبيقية، يمكن تلخيصها في:

« النتائج النظرية:

- الفشل المالي من الظواهر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة، وهو لا يعني بالضرورة إفلاس المؤسسة وتصفيته، وإنما هو عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
- لجأت المؤسسات لما يعرف بالتنبؤ بالفشل المالي كونه يمدّها بمعلومات عن وضعها المالي وبالتالي مساعدتها على التنبؤ بالفشل ومعرفة أسبابه.
- النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي هي وليدة دراسات وأبحاث هدفت لمساعدة المؤسسات الاقتصادية على معرفة مركزها المالي وتحديد نقاط ضعفها وقوتها، وتشترك هذه النماذج في كونها مبنية على مجموعة من النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية للمؤسسات.

« النتائج التطبيقية:

- حقق البنك خزينة موجبة خلال فترة الدراسة، أي أنه لديه سيولة كافية تستطيع تغطية احتياجات دورة الاستغلال.
- نتائج النسب المالية تعكس الوضعية المالية الجيدة لبنك القرض الشعبي الجزائري.
- يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية (الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج) في التنبؤ بالفشل المالي، من خلال استخدام مؤشرات مالية مناسبة.
- أشارت نتائج تطبيق نموذج ألتمان (Altman) إلى أن بنك القرض الشعبي الجزائري يقع في المنطقة الرمادية وبهذا يتعذر تحديد وضعيته المالية.
- أظهرت نتائج تطبيق نموذج (Kida) أن البنك في وضعية مالية جيدة وبعيد عن الفشل المالي كون قيم Z المحققة طيلة فترة الدراسة موجبة.
- اختلاف نتائج النماذج التي تم تطبيقها، وهذا راجع لاختلاف النسب المالية التي تم اعتمادها في بناء كل نموذج.

ثالثاً: توصيات

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة وتأكيداً على الدور الذي تقوم به نماذج التنبؤ بالفشل المالي نورد مجموعة من الاقتراحات والمتمثلة في النقاط التالية:

- إنشاء وتطوير برامج لها القدرة على التنبؤ بالفشل بالاعتماد على أهم النسب المالية المستخلصة من القوائم المالية تمكن المؤسسة من معرفة وضعها المالي بسرعة لاتخاذ التدابير اللازمة لتجنب الوصول للفشل.
- الاهتمام بتأهيل وتكوين مسيري المؤسسات لأن السبب الرئيسي في حدوث الفشل المالي يعود إلى ضعف أداء العنصر البشري وما ينتج عنه من قرارات مالية خاطئة.
- زيادة الشفافية والإفصاح في القوائم المالية والتقارير، لإيصال المعلومات لكل الأطراف المهتمة بها وإلزام المؤسسات بضرورة تقديم تقاريرها المالية في الأوقات المحددة.
- ضرورة الوعي بظاهرة الفشل المالي وبآليات الوقاية منها، من خلال إقامة الندوات واللقاءات ومناقشة أصحاب المشاريع لمعرفة هذه الآليات، ومناقشة الأسباب وكيفية تلافيها ومعالجتها.
- ضرورة اختيار نماذج تنبؤ مناسبة لحجم ونشاط كل مؤسسة اقتصادية.

رابعاً: آفاق الدراسة

من خلال اجرائنا لهذه الدراسة تبين أن هناك بعض الجوانب المكملة لازالت تحتاج إلى المزيد من التحليل والبحث، فلكل دراسة قصور ونقص، لذلك نقترح بعض الآفاق لمواصلة البحث تمثلت في ما يلي:

- دراسة مقارنة بين قدرة النسب المالية والنماذج الكمية في التنبؤ بالفشل المالي.
- توسيع هذه الدراسة لتشمل عدة مؤسسات بنكية في الوطن.
- استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي لقياس الاستقرار المالي نظام المصرفي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: اللغة العربية

I. الكتب:

1. أبو الفتوح على فضالة، إستراتيجية القوائم المالية، دار الفجر للنشر، القاهرة، مصر، 1996.
2. أسامة عبد الخالق الأنصاري، الإدارة المالية، كتب عربية، القاهرة، مصر، 2006.
3. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
4. حناوى محمد صال، مصطفى نهال فريد، الادارة المالية التحليل المالي، الدار الجامعية، مصر، 2005.
5. زياد رمضان، الادارة المالية في الشركات المساهمة، دار المستقبل، عمان، الأردن، 1989.
6. السعيد فرحات جمعة، الاداء المالي لمنظمات الاعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2002.
7. عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل إتخاذ القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.
8. عبد المعطى السيد حسني، على خريوش، أساسيات الإدارة المالية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
9. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، SME Financial Inc، رام الله، فلسطين، 2008.
10. محمد صال وآخرون، التحليل المالي لمشروعات الأعمال، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008.
11. محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية التحليل المالي المشروعات الأعمال، دار الفتح للتجليد الفني، مصر، 2008.
12. محمد محمود الخطيب، الاداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
13. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
14. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، مصر، 2000.

15. منير شاكر وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، ط 2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
16. نبيل عبد السلام شاكر، الفشل المالي للمشروعات: التشخيص، التنبؤ، العلاج، كتب عربية لنشر، القاهرة، مصر 1989.
- II. المقالات والمجلات العلمية:
1. حسين وهيبة وآخرون، أثر استراتيجية التميز في الاداء الثاني المصارف التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، فرع العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 16، العدد 02، السودان 2014.
2. الخموسي أحمد الحليوي وآخرون، مدى أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية للتنبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية العامة في ليبيا، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 15، العدد 01، ليبيا، 2015.
3. الداوي الشيخ، الاسس النظرية لمفهوم الاداء، مجلة الباحث، العدد 07، الجزائر، 2010/2009.
4. رضوان العمار وآخرون، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد 05، اللاذقية، سوريا، 2015.
5. ضامن وهيبة، استخدام نموذج (Altman) المعدل للتنبؤ بالفشل المالي: دراسة تطبيقية على المؤسسات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 07، العدد 02، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2020.
6. عصام صالح محمد، تحليل بقاء المنشآت دالة التنبؤ بالفشل المالي دواصة تطبيقية - مجلة كلية الرافدين، العدد 04، بغداد، العراق، 2000.
7. سناء عبد الكريم الخناق، مظاهر الأداء الاستراتيجي والميزة التنافسية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2005.
8. عمر شريقي، التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة بين مسؤولية المدقق والإدارة في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 570 المنشأة المستمرة والتشريع الجزائري، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد 19، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016.
9. محمود الخلايلة، العلاقة بين الارباح وعوائد الاسهم في الاجل الطويل، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد 26، العدد 2، الأردن، 1999.

10. محمد عباس وآخرون، نموذج مقترح للتنبؤ بالتعثر المالي، مجلة الإدارة والاقتصاد، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 103، بغداد، العراق، 2015.
 11. عوني محمد الصغير، زهواني رضا، التنبؤ بالفشل المالي من خلال دراسة الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2022.
 12. غسان سعيد باجليدة، مريم أبو بكر العوبثاني، استخدام نموذج ألتمان في التنبؤ بالفشل المالي في القطاع الصناعي السعودي، مجلة الريان للعلوم الإنسانية والتطبيقية، حضر موت، المجلد 03، العدد 01، جامعة الريان، حضرموت، اليمن، 2020.
 13. عمر بلال وآخرون، أثر الإفصاح عن محاسبة الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 41، العدد 02، الجامعة الأردنية، الأردن، 2014.
- III. الرسائل والأطروحات والمذكرات:
1. دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية نحو ارساء نموذج للانذار المبكر باستعمال المحكاة المالية دراسة حالة بورصتي الجزائر وباريس، اطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2007.
 2. سليم عماري، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، مذكرة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص: مالية كمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014-2015.
 3. الطويل أكرم عمار، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين 2008.
 4. عبد المالك بن عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء دراسة حالة شركة إسمنت السعودية للفترة الممتدة (2006-2010)، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011.
 5. علي عادل، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة 2000-2002، رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2001/2002.

6. عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة)، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.
 7. مجدوب علاء الدين، استخدام النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2021-2022.
 8. محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية (دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية)، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006.
 9. مريخي عبد الرزاق، التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010-2011.
 10. المشهداني ايمان، شيحان عباس، أثر فهم الحوكمة المؤسسية في تحسين الاداء المالي الاستراتيجي للمصارف دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية الخاصة، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية قسم الدراسات المالية، جامعة بغداد، العراق، 2009.
 11. مصطفى طويطي، دور التحليل النوعي في التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية (حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس، الجزائر، 2013/2014.
 12. هاشم أحمد الرفاعي، التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام نموذج ألتمان، رسالة ماجستير في المحاسبة، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2017.
 13. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة العلمية، سطيف، رسالة ماجستير، قسم العلوم التجارية، فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج الخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2009.
- ثانيا: باللغة الأجنبية:

1. W.Beaver, **Financial ratios as predictors of failure**, journal of accounting research, vol4, empirical research in accounting: selected studies, 1966.

قائمة الملاحق

الملحق 01: الميزانية المالية سنة 2016

Passif	31/12/2016
Banque Centrale Dettes envers les institutions financières Dettes envers la clientèle Dettes représentées par un titre Impôts courants- Passif Impôts différés - Passif Autres passifs Comptes de régularisation Provisions pour risques et charges Subventions d'équipement-Autres subventions Fonds pour risques bancaires généraux Dettes subordonnées Capital Primes liées au capital Réserves Ecart d'évaluation Ecart de réévaluation Report à nouveau Résultat de l'exercice TOTAL DU PASSIF	U=Milliers DA - 230 925 166 1 214 746 528 37 221 760 3 501 973 95 464 16 699 270 5 734 181 3 695 365 - 25 003 312 - 48 000 000 - 78 259 209 - 39 908 15 920 734 0 26 303 586 1 706 566 640 31/12/2016
ENGAGEMENTS RECUS ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	611 605 376 - 611 595 732 9 644

C:\net\016\Exp\Chk\chk.pdf



CRÉDIT POPULAIRE D'ALGÉRIE
Siège social : 02, Bd Cabanel Amrouche,
Algérie
Capital social 48 000 000 000 DA
Tél : 021 50 32 63 / 03 693 693 779
Fax : 021 50 32 64 / 50 32 95

DIVISION DE L'ÉVALUATION
02, Bd Cabanel Amrouche, Alger
Tél : 021 50 32 60 / 50 38 82
Fax : 021 50 32 88

DIRECTION GÉNÉRALE ADJOINTE
CHARGÉE DES ENGAGEMENTS
02, Bd Cabanel Amrouche, Alger
Tél : 021 50 32 63 / 50 38 82
Fax : 021 50 32 74

DIVISION FINANCIÈRE
50, rue des trois frères Bouadou, café financier
ravin de la Berne Sauvage, BP Mourad suite, Alger
Tél : 021 56 94 32 / 33
Fax : 021 56 94 50

DIVISION DES AFFAIRES INTERNATIONALES
Cité 05 juillet, route de l'hôtel international,
Bab ezzouar, Alger
Tél : 021 88 47 39
Fax : 021 88 47 39

INSPECTION GÉNÉRALE
39, rue de la République,
Algérie
Tél : 021 63 82 83 / 63 52/71
Fax : 021 63 82 15

Centre d'Appel : 021 64 15 15
www.cpa-bank.dz

Actif	31/12/2016
Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, C.C.P Actifs financiers détenus à des fins de transaction Actifs financiers disponibles à la vente Actifs financiers disponibles à la vente Prêts et créances sur les institutions financières Prêts et créances sur la clientèle Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance Impôts courants - Actif Impôts différés - Actif Autres actifs Comptes de régularisation Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées Immobilisations incorporelles Immobilisations corporelles Immobilisations financières Ecart d'acquisition TOTAL DE L'ACTIF MONS BILAN AU ENGAGEMENTS DONNÉS ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE AUTRES ENGAGEMENTS DONNÉS	U=Milliers DA 236 070 751 8 867 113 137 836 483 100 110 264 1 180 124 153 3 027 442 2 415 996 1 652 860 7 808 544 26 322 - 12 959 828 0 15 515 270 121 516 0 1 706 566 640 31/12/2016 982 066 524 - 331 674 436 411 410 134 237 981 954 -

القرض الشعبي الجزائري
Crédit Populaire d'Al

ETATS FINANCIERS

2016

Une Banque à votre écoute

www.cpa-bank.dz

الملحق 02: جدول حسابات النتائج سنة 2016

COMPTES DE RÉSULTATS

	U=Milliers DA
Comptes de résultats	31/12/2016
(+) Intérêts et produits assimilés	71 993 194
(-) Intérêts et charges assimilées	(13 851 890)
(+) Commissions (Produits)	7 096 310
(-) Commissions (Charges)	(613 887)
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	218 995
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	(14 660)
(+) Produits des autres activités	421 677
(-) Charges des autres activités	(21 599)
Produit Net Bancaire	65 228 139
(-) Charges générales d'exploitation	(13 370 163)
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	(884 117)
Résultat brut d'exploitation	50 973 858
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	(19 722 540)
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	2 871 537
Résultat d'exploitation	34 122 855
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	1220
(+) Eléments extraordinaires (Produits)	-
(-) Eléments extraordinaires (Charges)	-
Résultat avant impôts	34 124 075
(-) Impôts sur les résultats et assimilés	(7 820 489)
Résultat net de l'exercice	26 303 586

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE (méthode indirecte)

	31/12/2016 U=Milliers DA
Résultat avant impôts	34 124 075
(+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	884 117
(+/-) Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	-
(+/-) Dotations nettes aux provisions et aux pertes de valeur	16 851 004
(+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	(4 755 668)
(+/-) Charges / produits des activités de financement	-
(+/-) Autres mouvements	(310 361)
= Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (total des éléments 2 à 7)	12 669 093
(+/-) Flux liés aux opérations avec les institutions financières	145 814 957
(+/-) Flux liés aux opérations avec la clientèle	(268 833 456)
(+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	(2 331 136)
(+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	(3 280 160)
(-) Impôts versés	(10 890 391)
= Diminution / augmentation nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (total des éléments 9 à 13)	(139 520 186)
Total flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (a)	(92 727 019)
(+/-) Flux liés aux actifs financiers, y compris les participations	(42 710 482)
(+/-) Flux liés aux immeubles de placement	-
(+/-) Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	(937 923)
Total flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (b)	(43 648 404)
(+/-) Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires (8 000 000)	-
(+/-) Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	-
Total flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (c)	(8 000 000)
Effet de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (d)	310 361
Augmentation / (diminution) nette de la trésorerie et des équivalents de trésorerie (a+b+c+d)	(144 065 062)
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (total des éléments 26 et 27)	355 186 519
Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	339 195 838
Comptes (actif & passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	15 990 681
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (total des éléments 29 et 30)	211 121 457
Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	236 070 751
Comptes (actif & passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	(24 949 295)
Variation de la trésorerie nette (pour confirmation)	(144 065 062)

الملحق 03: الميزانية المالية سنة 2017

BILAN		U=Milliers DA
PASSIF	31/12/2017	
Banque centrale	-	
Dettes envers les institutions financières	289 508 589	
Dettes envers la clientèle	1 331 052 441	
Dettes représentées par un titre	38 714 058	
Impôts courants - Passif	7 414 981	
Impôts différés - Passif	165 299	
Autres passifs	16 384 128	
Comptes de régularisation	9 591 108	
Provisions pour risques et charges	3 507 939	
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	-	
Fonds pour risques bancaires généraux	33 117 662	
Dettes subordonnées	-	
Capital	48 000 000	
Primes liées au capital	-	
Reserves	96 562 795	
Ecart d'évaluation	(424 007)	
Ecart de réévaluation	15 920 734	
Rapport à nouveau (+/-)	-	
Résultat de l'exercice (+/-)	33 937 968	
TOTAL DU PASSIF	1 922 333 695	
HORS BILAN	31/12/2017	
ENGAGEMENTS RECUS	611 406 376	
Engagements de financement reçus des institutions financières	-	
Engagements de garantie reçus des institutions financières	611 595 732	
Autres engagements reçus	9 644	



القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE
LG





القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

DIRECTION GÉNÉRALE
02 Boulevard Colonel Amirouche - Alger
Tél : 023 50 32 62 à 63/ 50 32 65/
50 32 67 à 69/50 32 79/
50 35 78/ 50 36 25
Fax : 023 50 32 95/ 50 32 64

centre d'appel : 021 64 15 15

ETATS FINANCIERS 2017

UNE BANQUE À VOTRE ÉCOUTE
UNE BANQUE À VOTRE ÉCOUTE

WWW.CPA-BANK.DZ
WWW.CPA-BANK.DZ

BILAN		U=Milliers DA
ACTIF	31/12/2017	
Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre de chèques Postaux	337 675 855	
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	5 516 336	
Actifs financiers disponibles à la vente	213 586 408	
Prêts et créances sur les institutions financières	115 843 823	
Prêts et créances sur la clientèle	1 206 487 739	
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	1 086 617	
Impôts courants - Actif	1 946 239	
Impôts différés - Actif	2 013 177	
Autres actifs	9 824 030	
Comptes de régularisation	37 629	
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	12 923 003	
Immobilisations de placement	-	
Immobilisations corporelles	15 280 245	
Immobilisations incorporelles	312 594	
Ecart d'acquisition	-	
TOTAL DE L'ACTIF	1 922 553 695	
HORS BILAN	31/12/2017	
ENGAGEMENTS DONNÉS	948 510 684	
Engagements de financement en faveur des institutions financières	-	
Engagements de financement en faveur de la clientèle	352 923 252	
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	357 121 512	
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	238 465 920	
Autres engagements donnés	-	



القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

COMPTES DE RESULTATS

U=Milliers DA

TABLEAU DE FLUX DE TRESORERIE

+ Intérêts et produits assimilés	80 570 430
- Intérêts et charges assimilés	(19 858 868)
+ Commissions (produits)	8 035 336
- Commissions (charges)	(717 340)
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	238 398
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	(16 463)
+ Produits des autres activités	699 134
- Charges des autres activités	(110 140)
PRODUIT NET BANCAIRE	68 840 487
- Charges générales d'exploitation	(14 732 943)
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations corporelles et incorporelles	(921 127)
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	53 186 417
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	(14 201 728)
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	3 792 705
RESULTAT D'EXPLOITATION	42 777 394
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	29399
+ Eléments extraordinaires (produits)	-
- Eléments extraordinaires (charges)	-
RESULTAT AVANT IMPOTS	42 806 793
- Impôts sur les résultats et assimilés	(9 868 825)
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	32 937 968

Résultat avant impôts	42 806 793
(+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	921 127
(+/-) Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	-
(+/-) Dotations nettes aux provisions et autres pertes de valeur	10 409 022
(+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	(6 616 770)
(+/-) Produits / charges des activités de financement	-
(+/-) Autres mouvements	(587 785)
Total des éléments non monétaires incluant la fiscalité net avant impôts et des autres ajustements (Total des éléments 2 à 9)	4 125 596
(+/-) Flux liés aux opérations avec les institutions financières	58 455 628
(+/-) Flux liés aux opérations avec la clientèle	88 034 264
(+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	4 343 075
(+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	2 266 954
(-) Impôts versés	(6 550 595)
= Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (Total des éléments 9 à 13)	146 549 326
TOTAL FLUX NETS DE TRESORERIE GENERES PAR L'ACTIVITE OPERATIONNELLE (A)	193 481 713
(+/-) Flux liés aux actifs financiers, y compris les participations	(68 000 087)
(+/-) Flux liés aux immeubles de placement	-
(+/-) Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	(847 033)
TOTAL FLUX NETS DE TRESORERIE LIES AUX OPERATIONS D'INVESTISSEMENT (B)	(68 847 120)
(+/-) Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	(8 000 000)
(+/-) Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	-
TOTAL FLUX NETS DE TRESORERIE LIES AUX OPERATIONS DE FINANCEMENT (Total des éléments 20 et 21) (C)	(8 000 000)
EFFET DE LA VARIATION DES TAUX DE CHANGE SUR LA TRESORERIE ET EQUIVALENTS DE TRESORERIE (D) (E)	587 785
AUGMENTATION / DIMINUTION NETTE DE LA TRESORERIE ET EQUIVALENTS DE TRESORERIE (A+B+C+D)	117 222 378
Flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (A)	193 481 713
Flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (B)	-68 847 120
Flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (C)	-8 000 000
Effet de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalent de trésorerie (D)	587 785
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (Total des éléments 26 à 27)	211 121 456
Caisse, banque centrale, CCP, trésor public (actif & passif)	236 070 751
Comptes (actif et passif) et prêts / emprunts à vue auprès des institutions financières	(24 949 295)
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (Total des éléments 29 et 30)	328 343 836
Caisse, banque centrale, CCP, trésor public (actif & passif)	337 675 855
Comptes (actif et passif) et prêts / emprunts à vue auprès des institutions financières	(9 332 021)
VARIATION DE LA TRESORERIE NETTE	117 222 378



القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

WWW.CPA-BANK.DZ

PASSIF	31 Décembre 2018	www.cpa-bank.dz	ACTIF	31 Décembre 2018
U = Millions de DA				
Banque Centrale	-	DIRECTION GÉNÉRALE Adresse : 02 Bd Colonel Amirouché, Alger Tél : 023 50 32 62/03 50 32 63/06 97/97/825 023 50 32 64	Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, CCP	319 731 286
Dettes envers les institutions financières	366 012 179		Actifs financiers détenus à des fins de transaction	5 410 495
Dettes envers la clientèle	1 908 206 474		Actifs financiers disponibles à la vente	133 910 879
Dettes représentées par un titre	38 250 826		Prêts et créances sur les institutions financières	383 406 022
Impôts courants- Passif	9 046 077	DIVISION EXPLOITATION Adresse : 02 Boulevard Colonel Amirouché Alger Tél : 023 50 32 62/023 50 32 63/023 50 32 65 Fax : 023 50 32 88	Prêts et créances sur la clientèle	1 370 000 532
Impôts différés - Passif	37 828		Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	1 086 617
Autres passifs	16 532 589		Impôts courants - Actif	2 554 653
Comptes de régularisation	7 832 383		Impôts différés - Actif	2 142 803
Provisions pour risques et charges	3 112 604	DIVISION DES ENGAGEMENTS Adresse : 02 Boulevard Colonel Amirouché Alger Tél : 023 50 32 63/06 97/97/825 Fax : 023 50 35 74	Autres actifs	10 953 861
Subventions d'équipement-Autres subventions	-		Comptes de régularisation	39 370
Fonds pour risques bancaires généraux	37 739 911		Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	12 711 146
Dettes subordonnées	-		Immobilisations de placement	-
Capital	48 000 000	DIVISION DE LA MONÉTIQUE ET DES MOYENS DE PAIEMENT Adresse : 50, Rue des trois Frères Bouadou Cité Financière Ravin de la Femme Sauvage, Bir Mourad Rais Tél : 023 56 94 18/14/07 Fax : 023 56 93 99	Immobilisations corporelles	16 304 975
Primes liées au capital	-		Immobilisations incorporelles	281 410
Réserves	114 500 764		Ecart d'acquisition	-
Ecart d'évaluation	-389 749		TOTAL DE L'ACTIF	2 298 543 699
Ecart de réévaluation	15 520 734	DIVISION DES AFFAIRES INTERNATIONALES Adresse : Cité du 5 Juillet route de l'Hôtel Mercure Bab Ezouar- Alger Tél : 023 88 47 50 Fax : 023 88 47 39	HORS BILAN	31 Décembre 2018
Rapport à nouveau	-		ENGAGEMENTS DONNÉS	888 046 781
Résultat de l'exercice	40 981 379		ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	-
TOTAL DU PASSIF	2 298 543 699		ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTÈLE	320 372 959
HORS BILAN	31 Décembre 2018	DIVISION FINANCIÈRE Adresse : 50, Rue des trois Frères Bouadou Cité Financière Ravin de la Femme Sauvage Bir Mourad Rais Tél : 023 56 94 32/33/50 Fax : 023 56 94 50	ENGAGEMENTS DE GARANTIE DONNÉS DES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	288 270 898
ENGAGEMENTS REÇUS	611 603 376		ENGAGEMENTS DE GARANTIE DONNÉS DES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	273 403 226
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT REÇUS DES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	-		AUTRES ENGAGEMENTS DONNÉS	-
ENGAGEMENTS DE GARANTIE REÇUS DES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	611 595 732			
AUTRES ENGAGEMENTS REÇUS	9 644			

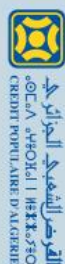


021 64 15 15

Cher Client, votre satisfaction est notre priorité.



ETATS FINANCIERS 2018



COMPTE DE RÉSULTATS		31/12/2018	TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE	
		U = Milliers de DA		
(+) Intérêts et produits assimilés		85 073 689	RUBRIQUES	U = Milliers de DA
(-) Intérêts et charges assimilées		-19 303 253	Résultat avant impôts	54 412 126
(+) Commissions (Produits)		8 677 796	(+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	1 137 237
(-) Commissions (Charges)		-686 864	(+/-) Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	-
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		774 232	(+/-) Dotations nettes aux provisions et aux pertes de valeur	5 937 520
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente		295 276	(+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	-7 534 039
(+) Produits des autres activités		2 186 371	(+/-) Charges / produits des activités de financement	-
(-) Charges des autres activités		-21 437	(+/-) Autres mouvements	-2 016 867
PRODUIT NET BANCAIRE		76 995 809	= Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (total des éléments 2 à 7)	-2 476 148
(-) Charges générales d'exploitation		-15 512 932	(+/-) Flux liés aux opérations avec les institutions financières	-61 533 927
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles		-1 137 237	(+/-) Flux liés aux opérations avec la clientèle	62 516 333
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION		60 345 640	(+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	-357 391
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables		-8 969 192	(+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	-2 557 993
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties		3 031 672	(-) Impôts versés	-11 957 114
RÉSULTAT D'EXPLOITATION		54 408 120	= Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (total des éléments 9 à 13)	-13 890 091
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs		4 007	Total flux net de trésorerie générés par l'activité opérationnelle (a)	38 045 887
(+) Eléments extraordinaires (Produits)		-	(+/-) Flux liés aux actifs financiers, y compris les participations	85 640 610
(-) Eléments extraordinaires (Charges)		-	(+/-) Flux liés aux immeubles de placement	-
RÉSULTAT AVANT IMPÔTS		54 412 126	(+/-) Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	-2 126 021
(-) Impôts sur les résultats et assimilés		-13 430 747	Total flux net de trésorerie liés aux opérations d'investissement (b)	83 514 589
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		40 981 379	(+/-) Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	-15 000 000
			(+/-) Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	-
			Total flux net de trésorerie liés aux opérations de financement (c)	-15 000 000
			Effets de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (d)	2 016 867
			Augmentation / (diminution) nette de la trésorerie et des équivalents de trésorerie (a+b+c+d)	108 577 343
			TRÉSORERIE ET ÉQUIVALENTS DE TRÉSORERIE	
			Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (total des éléments 26 et 27)	328 343 835
			Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	337 675 855
			Comptes (actif & passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	-9 332 021
			Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (total des éléments 29 et 30)	436 921 177
			Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	319 731 286
			Comptes (actif & passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	117 189 891
			Variation de la trésorerie nette (pour confirmation)	108 577 343

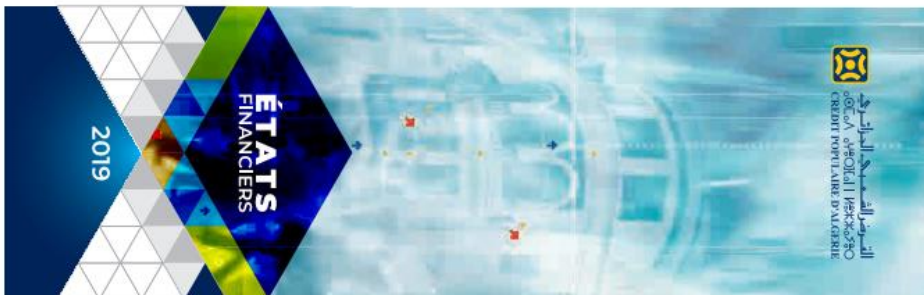
الملحق 07: الميزانية المالية سنة 2019

PASSIF		U-Milliers DA
Banque Centrale		0
Dettes envers les institutions financières		644 726 042
Dettes envers la clientèle		1 500 128 650
Dettes représentées par un titre		43 695 470
Impôts courants- Passif		7 139 861
Impôts différés - Passif		419 942
Autres passifs		23 539 624
Comptes de régularisation		10 605 041
Provisions pour risques et charges		24 995 542
Subventions d'équipement-autres subventions		0
Fonds pour risques bancaires généraux		37 107 445
Dettes subordonnées		0
Capital		48 000 000
Primes liées au capital		0
Reserves		135 482 143
Ecart d'évaluation		689 514
Ecart de réévaluation		15 920 724
Report à nouveau		0
Résultat de l'exercice		21 374 446
Total du passif		2 514 424 453
MORS BILAN		31 Décembre 2019
Engagements reçus		673 664 792
Engagements de financement reçus des institutions financières		-
Engagements de garantie reçus des institutions financières		668 479 330
Autres engagements reçus		5 185 462



02, Boulevard Colonel Amirouche, Alger www.cpa-bank.dz [facebook.com/cpabank](https://www.facebook.com/cpabank)

Amirouche



ACTIF		U-Milliers DA
Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre des chèques Postaux		259 914 669
Actifs financiers détenus à des fins de transaction		898 410
Actifs financiers disponibles à la vente		172 616 091
Prêts et créances sur les institutions financières		536 175 098
Prêts et créances sur la clientèle		1 502 233 171
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		506 607
Impôts courants - Actif		7 645 378
Impôts différés - Actif		2 249 970
Autres actifs		9 935 159
Comptes de régularisation		48 977
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées		12 198 487
Immunités de placement		0
Immobilisations corporelles		18 832 997
Immobilisations incorporelles		368 838
Ecart d'acquisition		-
Total de l'actif		2 514 424 453
MORS BILAN		31 Décembre 2019
Engagements donnés		764 170 921
Engagements de financement en faveur des institutions financières		-
Engagements de garantie en faveur de la clientèle		279 024 791
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières		289 449 815
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle		195 696 316
Autres engagements donnés		-

الملحق 08: جدول حسابات النتائج سنة 2019

COMPTE DE RÉSULTATS

U=Milliers DA

(+) Intérêts et produits assimilés	93 123 972
(-) Intérêts et charges assimilés	-21 702 489
(+) Commissions (Produits)	8 128 230
(-) Commissions (Charges)	-638 359
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	226 896
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	301 694
(+) Produits des autres activités	1 641 657
(-) Charges des autres activités	-22 542
Produit Net Bancaire	81 059 058
(-) Charges générales d'exploitation	-16 938 915
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	-1157 337
Résultat brut d'exploitation	62 962 806
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	-37 007 912
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	2 711 281
Résultat d'exploitation	28 666 175
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	2 114
(+) Éléments extraordinaires (Produits)	-
(-) Éléments extraordinaires (Charges)	-
Résultat avant impôts	28 668 289
(-) Impôts sur les résultats et assimilés	-6 693 843
Résultat net de l'exercice	21 974 446

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE

Rubriques

U=Milliers DA

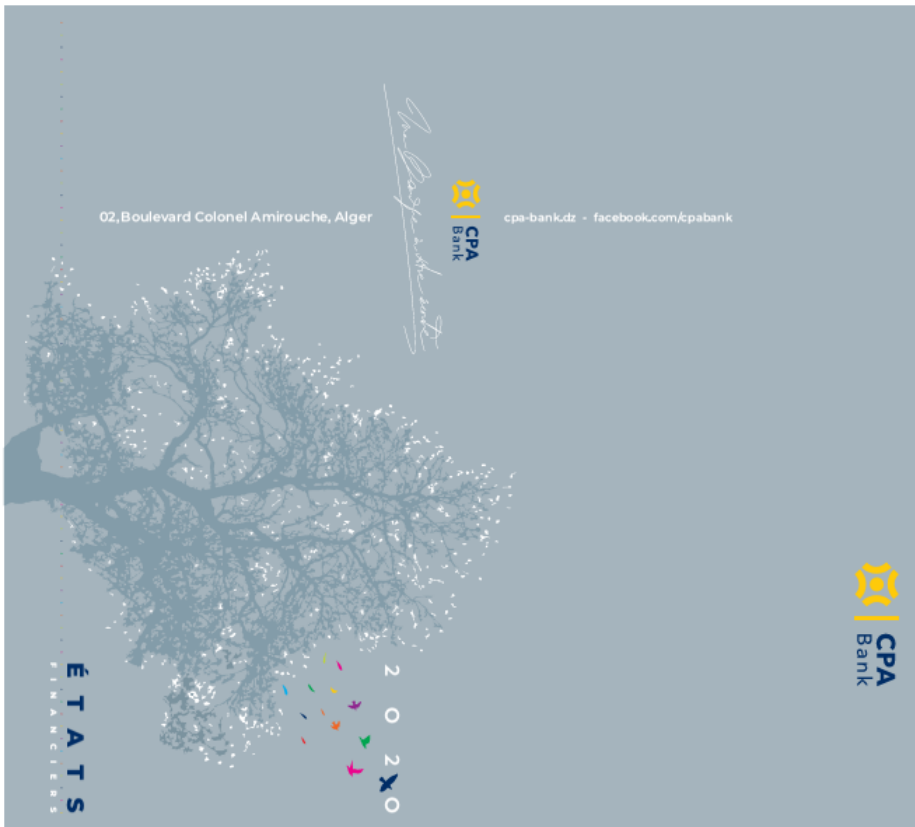
1- Résultat avant impôts	28 668 289
2- (+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	1 157 337
3- (+/-) Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	-
4- (+/-) Dotations nettes aux provisions et aux pertes de valeur	34 296 631
5- (+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	-6 532 780
6- +/- Charges / produits des activités de financement	-
7- (+/-) Autres mouvements	-1 502 363
8- Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (2 à 7)	27 418 825
9- (+/-) Flux liés aux opérations avec les institutions financières	-25 113 533
10- (+/-) Flux liés aux opérations avec la clientèle	-202 438 346
11- (+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	10 156 728
12- (+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	-3 572 317
13- (-) Impôts versés	-9 991 029
14- Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (9 à 13)	-230 877 827
15- Total flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (a)	-174 790 713
16- (+/-) Flux liés aux actifs financiers, y compris les participations	-31 803 914
17- (+/-) Flux liés aux immeubles de placement	-
18- (+/-) Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	-1 767 990
19- Total flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (b)	-33 571 904
20- (+/-) Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	-8 000 000
21- (+/-) Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	-
22- Total flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (c)	-8 000 000
23- Effets de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (d)	1 502 363
24- Augmentation / (diminution) nette de la trésorerie et des équivalents de trésorerie (a+b+c+d)	-214 860 254

Trésorerie et équivalent de trésorerie

25- Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (total des éléments 26 et 27)	436 921 177
26- Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	319 731 286
27- Comptes (actif & passif) et prêts / emprunts à vue auprès des institutions financières	117 189 891
28- Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (total des éléments 29 et 30)	222 060 923
29- Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	252 914 669
30- Comptes (actif & passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	-30 853 745
31- Variation de la trésorerie nette (pour confirmation)	-214 860 254

PASSIF		U=Millions DA
Banque Centrale		0
Dettes envers les institutions financières		743 997
Dettes envers la clientèle		1 513 359
Dettes représentées par un titre		49 465
Impôts courants- Passif		9 116
Impôts différés - Passif		352
Autres passifs		35 082
Comptes de régularisation		13 052
Provisions pour risques et charges		51 370
Subventions d'équipement-autres subventions		*
Fonds pour risques bancaires généraux		40 475
Dettes subordonnées		*
Capital		448 000
Primes liées au capital		*
Réserves		147 457
Ecart d'évaluation		884
Ecart de réévaluation		15 321
Rapport à nouveau		*
Résultat de l'exercice		20 603
Total du passif		2 689 134

MOBS BILAN		31 Décembre 2020
Engagements reçus		674 324
Engagements de financement reçus des institutions financières		*
Autres engagements reçus		5 945



ACTIF		U=Millions DA
Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre des Cheques Postaux		320 975
Actifs financiers détenus à des fins de transaction		*
Actifs financiers disponibles à la vente		775 170
Prêts et créances sur les institutions financières		555 444
Prêts et créances sur la clientèle		1 583 266
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		507
Impôts courants - Actif		5 456
Impôts différés - Actif		2 804
Autres actifs		13 258
Comptes de régularisation		252
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées		14 872
Immobilisations de placement		*
Immobilisations corporelles		16 739
Immobilisations incorporelles		384
Ecart d'acquisition		*
Total des actifs		2 689 134

MOBS BILAN		31 Décembre 2020
Engagements donnés		727 853
Engagements de financement en faveur de la clientèle		264 236
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières		268 537
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle		195 080
Engagements de garantie reçus des institutions financières		668 178
Autres engagements donnés		03

الملحق 10: جدول حسابات النتائج سنة 2020

COMPTE DE RÉSULTATS

	U=Millions DA
(+) Intérêts et produits assimilés	101 553
(-) Intérêts et charges assimilées	-25 511
(+) Commissions (Produits)	5 393
(-) Commissions (Charges)	-384
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	1 402
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	154
(+) Produits des autres activités	1 185
(-) Charges des autres activités	-144
Produit Net Bancaire	83 648
(-) Charges générales d'exploitation	-16 424
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	-1 419
Résultat brut d'exploitation	65 805
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	-45 373
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	6 339
Résultat d'exploitation	26 771
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	21
(+) Éléments extraordinaires (Produits)	*
(-) Éléments extraordinaires (Charges)	*
Résultat avant impôts	26 792
(-) Impôts sur les résultats et assimilés	-6 189
Résultat net de l'exercice	20 603

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE

Rubriques	U=Millions DA
1- Résultat avant impôts	26 792
2- (+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	1 419
3- (+/-) Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	0
4- (+/-) Dotations nettes aux provisions et aux pertes de valeur	39 034
5- (+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	-6 565
6- (+/-) Charges / produits des activités de financement	0
7- (+/-) Autres mouvements	-1 043
8- Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (2 à 7)	32 845
9- (+/-) Flux liés aux opérations avec les institutions financières	-24 014
10- (+/-) Flux liés aux opérations avec la clientèle	-78 987
11- (+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	6 468
12- (+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	17 586
13- (-) Impôts versés	4 072
14- Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (9 à 13)	-74 874
15- Total flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (a)	-15 236
16- (+/-) Flux liés aux actifs financiers, y compris les participations	2 207
17- (+/-) Flux liés aux immeubles de placement	0
18- (+/-) Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	-1 316
19- Total flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (b)	891
20- (+/-) Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	-22 000
21- (+/-) Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	0
22- Total flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (c)	-22 000
23- Effets de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (d)	1 043
24- Augmentation / (diminution) nette de la trésorerie et des équivalents de trésorerie (a+b+c+d)	-35 303
Trésorerie et équivalent de trésorerie	
25- Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (total des éléments 26 et 27)	222 061
26- Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	252 915
27- Comptes (actif & passif) et prêts / emprunts à vue auprès des institutions financières	-30 854
28- Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (total des éléments 29 et 30)	186 758
29- Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	320 975
30- Comptes (actif & passif) et prêts / emprunts à vue auprès des institutions financières	-134 217
31- Variation de la trésorerie nette (pour confirmation)	-35 303